كراهة اجتماع حرفي معنى في التركيب النحوي

د. عصام سيد أحمد عامرية

أستاذ مساعد بقسم النحو والصرف والعروض

كلية دار العلوم - جامعة الفيوم

المقـــدمة

بسم الله الرحمن الرحيم، له نعبد، وبه نستعين، فله الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين، ثم أما بعد...

فقد حرص العربي - دائمًا - على أن تكون لغته سليمة، خالية من الخطأ؛ ففاضل بين كثير من أنواع الكلام حتى يسلم له ما يروم إليه، سواء أكان ذلك عن طريق اختيار الحروف التي تشكل الكلمات، أم الكلمات التي تشكل التراكيب.

وكانت حروف المعاني من أهم مفردات التراكيب اللغوية؛ لكونها تمثل رابطًا مهما من روابط الكلام داخل الجملة، له دلالات ومعان يحتاجها الكلام، كالإثبات، والنفي، والتوكيد، والاستقبال، والحال، والمضي...

وقد فطن النحاة - عند تقعيدهم لكلام العرب - إلى مقاصد العرب في استعمالاتهم، فالتمسوا العلل التي تسوغ استعمالاً دون غيره، فكانت قواعدهم الكلية التي انطلقوا منها لدراسة الفروع النحوية المختلفة.

وكان من ضمن القواعد التي وضعوها لأحرف المعاني، قاعدتان.

الأولى: كراهة الجمع بين حرفين بمعنى واحد[1].

والأخرى: كراهة الجمع بين حرفين متضادين في المعنى أو الاستعمال[1].

---

[1] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٣/٨

وقد عبروا عن هاتين القاعدتين بتعبيرات مختلفة تؤول في النهاية إلى هذا المعنى، مثل: لا يجوز، لا يحسن، لا يصح، محال، ممنوع، كراهة... وقد اخترت أن يكون عنوان هذا البحث " **كراهة اجتماع حرفي معنى في التركيب النحوي. بحث في الشاهد الشعري** " قصدت من خلاله إبراز هاتين القاعدتين الكليتين، والانطلاق منهما نحو المسائل الفرعية المؤيدة لهما.

أما القاعدة الأولى، فتؤكد ما ذهب إليه النحاة من أن حروف المعاني أُتي بها نيابة عن الأفعال اختصارًا؛ وإذا كان الحرف الواحد يحقق هذا الغرض، فإنه يكره الجمع بين الحرفين داخل التركيب الواحد. وفي ذلك يقول ابن يعيش: "وذلك أن هذه الحروف إنما أتى بها نائبة عن الأفعال اختصارًا، والجمع بين حرفين بمعنى واحد ناقض هذا الغرض"[٢].

وأما القاعدة الأخرى فهي تحقق ما يروم إليه النحاة من البحث عن تراكيب متسقة البناء الداخلي، ومن أجل ذلك فإنه يكره الجمع بين حرفين متناقضين في المعنى أو الاستعمال في التركيب، حتى لا يؤدي ذلك إلى نقض غرض المتكلم. قال ابن أبي الربيع: "ولا يجمع بين حرفين متضادين في الأصل"[٣].

وقد جعلت هاتين القاعدتين أساسًا للفروع التي تحققهما، أو تناقضهما من خلال شواهد النحو الشعرية. وكان اختياري للشواهد الشعرية خاصة، لكونها تشكل "قسمًا من تراثنا اللغوي عامة، والنحوي منه بشكل خاص؛ فعليها صيغت قواعد النحو العربي، وحولها دارت اختلافات النحاة في مذاهبهم النحوية المختلفة، وإليها تجب العودة كلما أشكل أمر نحوي، أو تعددت

---

(١) ينظر: الكافي في الإفصاح، لابن أبي الربيع /٨٧٦

(٢) شرح المفصل ٦٣/٨

(٣) الكافي لابن أبي الربيع /٨٧٦

وجهات النظر فيه. وهي – فضلاً عن ذلك – تؤلف جزءًا مهمًا من تراثنا الأدبي والحضاري"[1].

ومن أجل تحقيق هذا الغرض، جاء هذا البحث في محورين.

المحور الأول: كراهة اجتماع حرفين لمعنى واحد.

وقد درست في هذا المحور المسائل الفرعية الآتية:

١- كراهة اجتماع حرفي جر.

٢- كراهة اجتماع حرفي عطف.

٣- كراهة اجتماع حرفي نفي.

٤- كراهة اجتماع حرفي نصب للفعل.

٥- كراهة اجتماع حرفي استفهام.

٦- كراهة اجتماع حرفي تأكيد.

والمحور الآخر: كراهة اجتماع حرفين متضادين في المعنى أو الاستعمال.

وقد درست – في هذا المحور – المسائل الفرعية الآتية:

١- كراهة اجتماع (اللام) و(أنّ).

٢- كراهة اجتماع (اللام) و(لكنّ).

٣- كراهة اجتماع (اللام) و(ما) النافية.

٤- كراهة اجتماع (اللام)، و(لا) النافية.

٥- كراهة اجتماع (مِنْ) الجارة، و(أل) في اسم التفضيل.

٦- كراهة اجتماع (لم)، و(نون) التوكيد.

٧- كراهة اجتماع (ما) الزائدة، و(نون) التوكيد.

٨- كراهة اجتماع (لا) النافية، و(نون) التوكيد.

---

[1] شواهد النحو الشعرية، للدكتور/ إميل يعقوب ١/٥

ثم جاءت **الخاتمة**، وفيها أجملت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

المحور الأول: كراهة اجتماع حرفين لمعنى واحد

ذكر النحويون أنه "**من المحال اجتماع حرفين بمعنى واحد**"[١]. وقد بنوا على هذا معظم قواعده، غير أنهم وجدوا – في بعض الأحيان – ما ظاهره اجتماع حرفين بمعنى واحد، فأولوا ما ورد على ذلك حتى تسلم هذه القاعدة.

ومن المسائل التي تناولوها تحت هذه القاعدة، ما يأتي:

١- كراهة اجتماع حرفي جر

من القواعد التي اعتمدها جمهور النحويين أن "**حرف الجر لا يدخل على مثله**"[٢]. وإذا ورد اجتماع حرفي جر متواليين في تركيب واحد، فقد خرجوه على الزيادة[٣]، أو على اسمية الثاني[٤]، أو على أنه تأكيد للأول[٥]، أو على أنه من قبيل الضرورة[٦]، أو على أنه من الغلط الذي لا تعرفه العرب في بعض المواضع[٧].

---

(١) شرح المفصل ١٥٢/٨

(٢) البسيط /٢٣١، والتخمير ٢٢٢/٣، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة /٣٨٨، وشرح المفصل ٤٠/٨، ١٥/٩

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب، لابن جني ٢٩١/١

(٤) ينظر: الأصول في النحو، لابن السراج ٤٣٧/١

(٥) ينظر: مغني اللبيب /١٩٩

(٦) ينظر: شرح التصريح للشيخ خالد الأزهري ١٨/٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة /١٨٨

(٧) ينظر: الصاحبي، لابن فارس /٦٠

على أنه ورد في الاستعمال العربي ما ظاهره دخول بعض حروف الجر على بعضها، ومما ورد من ذلك، ما يأتي:

أ- دخول (من) على (عن)

البصريون – ومن وافقهم – على أن (عن) حرف جر، ولذلك فإنه يكره دخول حرف جر آخر عليه. فإذا ورد ما ظاهره دخول حرف جر آخر عليه، فقد أولوه على أنه اسم بمعنى ناحية، أو جانب، نحو: زيد من عن يمين عمرو.

قال ابن السراج: "وإذا قلت: جئت من عن يمينه؛ فعن اسم، ومعناها ناحية، وبنيت لمضارعتها الحروف. وأما الموضع الذي هي فيه اسم؛ فقولهم: من عن يمينك؛ لأن

(من) لا تعمل إلا في الأسماء"[1].

وفصّل ابن الوراق القول في ذلك؛ حيث ذكر أن (عن) قد "تكون اسمًا وحرفًا؛ إذا كانت اسمًا دخل عليها حرف الجر، وصارت بمنزلة الناحية، كقولك: زيد من عن يمين عمرو... وإذا كانت حرفًا لم يحسن دخول حرف الجر عليها"[2].

ويبدو أن قول البصريين هو المشهور عند النحاة المتأخرين؛ فمعظمهم على أن (عن) يكون اسمًا إذا دخل عليه حرف جر.

قال ابن معطي:

وعن إذا جررته اسم، وعلى * من عن يمين من عليه نقلا[3]

---

(1) الأصول ١/٤٣٧

(2) علل النحو /٢٠٦

(3) شرح ألفية ابن معطي /٤١٣

وقد احتج البصريون – ومن وافقهم – لمجيء (عن) اسمًا، بقول ذي الرمة:

فقلتُ: اجعلي ضوء الفراقد كلِّها * يمينًا ومهوى النجم من عن شمالك[1]

وبقول القطامي:

فقلت للركب لمَّا أنْ علا بهمُ * مِنْ عَنْ يمين الحُبَيَّا نظرةٌ قَبَلُ[2]

وبقول قطري بن الفجاءة:

ولقد أُراني للرماح دريئةً * مِنْ عن يميني تارةً وأمامي[3]

فحرف الجر (عن) في الأبيات السابقة جاء اسمًا بمعنى ناحية، أو جانب، على رأي البصريين، ومن وافقهم[4].

وزاد ابن هشام فجعل (عن) اسمًا أيضًا في قوله ﷻ ﴿ثُمَّ لَآتِيَنَّهُمْ مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ وَعَنْ أَيْمَانِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾[5]؛ حيث قدر (عن) معطوفة

---

(1) البيت من بحر الطويل، وهو في: أسرار العربية /١٠٢، والأصول ٤٣٧/١، والتخمير ٢٨/٤، وشرح المفصل ٤٠/٨، وعلل النحو /٢٠٦

(2) البيت من بحر البسيط، وهو في: ديوان القطامي /٢٨، والبسيط /٨٤٨، والتهذيب الوسيط /٢٥٧، والجنى الداني /٢٤٣، وشرح ألفية ابن مالك للشارح الأندلسي ٥١/٣،وشرح الجمل لابن عصفور ٤٧٦/١، وشرح المفصل ٤١/٨،ومصابيح المغاني لابن نور الدين /١٩٠، والمقرب ١٩٥/١

(3) البيت من بحر الكامل، وهو في: ديوان قطري بن الفجاءة /١٧١، وشرح التصريح ١٩/٢، وشرح الرضي ٧٨/٦، وشرح المفصل ٤٠/٨، ومصابيح المغاني /١٩٠، ومغني اللبيب /١٦٠

(4) ينظر: الأصول ٤٣٧/١، والبسيط /٨٤٨، والتخمير ٢٨/٤،والجنى الداني /٢٤٣

(5) سورة الأعراف، الآية /١٧

على مجرور (من)، لا على (من) ومجرورها، والتقدير: ومن جانب أيمانهم، ومن جانب شمائلهم[١]. وتبعه في ذلك السيوطي[٢].

قال ابن نور الدين: "و(من) الداخلة على (عن) زائدة عند ابن مالك، ولابتداء الغاية عند غيره. قالوا: فإذا قيل: قعدت عن يمينه، فالمعنى: في جانب يمينه، فذلك محتمل للملاصقة ولخلافها. فإذا جئت بـ(من) تعين كون القعود ملاصقًا لأول الناحية"[٣].

وقد استشكل بعض النحويين مجيء (عن) اسمًا بمعنى ناحية أو جانب – فيما سبق – بزعم "أن الكلمة إنما تعد حرفًا واسمًا إذا اتحد أصل معنييهما، والجانب ليس بمعنى المجاوزة"[٤].

وقد أجاب عن ذلك الزمخشري بأن معنى: جلس عن يمينه مثلاً، أي: جلس متراخيًا عن بدنه في المكان الذي بحيال يمينه[٥].

ووافقه على ذلك عبد القادر البغدادي، بحجة أن "المراد الجهة المجاورة لبدنه، لا مطلق الجهة، فيتحد أصل معنى (عن)"[٦].

وعلى الرغم من اتفاق البصريين – ومن وافقهم – على اسمية (عن) في المواضع التي دخل عليه حرف جر آخر، فإنهم اختلفوا حول دليل اسميته؛ حيث ذهب بعضهم إلى أن الدليل هو أن حروف الجر مختصة بالدخول على

---

[١] ينظر: مغني اللبيب /١٦٠

[٢] ينظر: الإتقان في علوم القرآن ٢٠٣/٢

[٣] مصابيح المغاني /١٩١

[٤] خزانة الأدب ١٥٨/١٠

[٥] ينظر: التخمير ٢٨/٤

[٦] خزانة الأدب ١٥٩/١٠

الأسماء[1]. وهو الصحيح عندي. قال الشيخ يس: " ... وقال في الحواشي: إن قول الناظم: من أجل ذا عليها (من) دخلا. شاهد على الاسمية لا ضابط، فلا تتقيد اسميتها بدخول (من)"[2].

وذهب آخرون إلى أن الدليل، هو دخول (من) خاصة عليه. قال ابن أبي الربيع: "فمتى دخلت (من) على (عن) فهي اسم، ومتى لم تدخل عليها من، فهي حرف جر"[3].

ومن أجل هذا القول ذهب الفراء، والكوفيون إلى أن (عن) إذا دخل عليه (من) فإنه يبقى على حرفيته، واحتجوا بأن حرف الجر (من) يدخل على حروف الجر كلها سوى: مذ، واللام، وفي[4].

ويبدو أن هذا القول يحتاج إلى تحرير؛ لأنه ورد في الاستعمال العربي الفصيح اسمية (عن) حين دخل عليه حرف الجر (على)، قال الشاعر:

على عن يميني مرت الطير سُنَّحًا * وكيف سُنُوحٌ واليمينُ قطيعُ[5]

وفي رأي البصريين أن (عن) عند نقله من باب الحرفية إلى باب الاسمية يبقى على بنائه، ولا يعرب[6].

ب- دخول (من) على (عن)

---

(1) ينظر: شرح التصريح ١٩/٢

(2) حاشية يس على شرح التصريح ١٩/٢

(3) البسيط /٨٤٨

(4) ينظر: الجنى الداني /٢٤٣

(5) البيت من بحر الطويل. وهو بلا نسبة في: الجنى الداني /٢٤٣، ومصابيح المغاني /١٩١

(6) ينظر: البسيط /٨٤٨

النحويون على أن (على) حرف جر، ولذلك يكره دخول حرف جر آخر عليه. فإذا ورد ما ظاهره دخول حرف جر آخر عليه، فإنه يكون اسمًا – على رأي جمهور النحويين، والأصمعي _ بمعنى فوق، أو بمعنى عند على رأي أبي عبيدة، نحو: جاء النظر من عليه[1]. قال سيبويه: " ... وهو اسم لا يكون إلا ظرفًا. ويدلك على أنه اسم، قول بعض العرب: نهض من عليه"[2].

وقد فصّل ابن الوراق ذلك، فقال: "وأما (على) فتكون اسمًا، وحرفًا، وفعلاً؛ فالفعل، نحو قولك: علا يعلو، والاسم، نحو قولك: جاء النظر من عليه... وإذا كانت حرفًا لم يحس شيئًا مما ذكرناه فيها، نحو قولك: على زيدٍ مالٌ"[3].

وقد احتج جمهور النحويين لاسمية (على)، بما ورد من فصيح كلام العرب، كقول الشاعر:

أتت من عليه تنفض الطل بعدما * رأت حاجب الشمس استوى وترفعا[4]

وقول الآخر:

غدتْ من عليه بعدما تمَّ خِمْسُها * تَصِلُّ وعن قيضٍ بزيزاء مَجْهَلِ[5]

---

[1] ينظر: شرح التصريح ١٩/٢، ومصابيح المغاني /١٩٥

[2] الكتاب ٢٣١/٤

[3] علل النحو /٢٠٧

[4] البيت من بحر الطويل. وهو ليزيد بن الطثرية في: ديوانه /٨٧، وبلا نسبة في: الأزهية /١٩٤، وشرح عيون الإعراب /٣٠٥، وشرح المفصل ٣٨/٨، وعلل النحو /٢٠٧، والكامل ٢٤٤/٦، ومصابيح المغاني /١٩٥، والمقتضب ٣٢٠/٢، ٥٣/٣

[5] البيت من بحر الطويل. وهو لمزاحم العقيلي في: الأزهية /١٩٤، وشرح المفصل ٣٨/٨، وبلا نسبة في: التخمير ٢٧/٤، والتهذيب الوسيط /٢٧٠، ورصف المباني /٣٧١،

فحرف الجر (على) في البيتين السابقين جاء اسمًا بمعنى فوق على رأي جمهور النحويين. قال الأعلم الشنتمري بعد ذكر البيت الثاني: "استشهد به لكون (على) اسمًا، ودليل ذلك دخول (من) عليها"[1].

كما جعل ابن مالك (على) اسمًا في قوله ﷺ: "إنما يكفي أحدكم أن يضع يده على فخذه، ثم يسلم على أخيه من على يمينه وشماله". حيث قال: "وفي قوله: "من على يمينه" شاهد على استعمال (على) اسمًا، وأن ذلك غير مخصوص بالشعر"[2].

وقد اختلف القائلون باسمية (على) حول دليل الاسمية فيه؛ حيث ذهب بعضهم إلى القول بأن حروف الجر مختصة بالدخول على الأسماء. فهذا دليل الاسمية[3]. وهو الصحيح عندي؛ لأن حروف الجر "اختصت بالأسماء، وكل حرف اختص بقبيله، فإنه يعمل فيه، فإن لم يختص بقبيل دون قبيل، فإنه لا يعمل شيئًا"[4].

وذهب آخرون إلى القول بأن دليل الاسمية دخول (من) خاصة عليه. قال صدر الأفاضل الخوارزمي: "إنما يستعمل اسمًا إذا دخلت عليه (من) خاصة، إذ لا فرق بينها حرفًا، وبينها اسمًا"[5].

وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة /٤١٦، وشرح الرضي ٧٨/٦، ومصابيح المغاني /١٩٥، والمقرب ١٩٦/١

(١) النكت /١١٣٣

(٢) شواهد التوضيح /٢١٠

(٣) ينظر: شرح التصريح ١٩/٢

(٤) شرح عيون الإعراب /٣٠٠

(٥) التخمير ٢٧/٤

وإذا كان رأي جمهور النحويين أن (على) يأتي اسمًا إذا دخل عليه حرف جر، فإن ابن كيسان، والفارسي، وابن طاهر، والشلوبين، ذهبوا إلى أنه اسم أبدًا بمعنى فوق، ولم يستعمل حرفًا. وزعموا أنه معرب دائمًا، لأنه يظهر فيه علامة البناء من شبه الحرف[١]. قال ابن خروف: "وهو القياس"[٢]. وأيدهم ابن الطراوة، وزعم أنه قول سيبويه[٣]. وعبارة سيبويه: "وهو اسم لا يكون إلا ظرفًا"[٤].

وقد أبان ابن الربيع عن مقصود سيبويه، بأنه يحتمل أنه لا يكون إلا ظرفًا إذا كان اسمًا. قال ابن أبي الربيع: "وأما نسبته إلى سيبويه لقوله في الباب الذي ذكر "ولا يكون إلا ظرفًا" فيريد – والله أعلم – ولا تكون إلا ظرفًا إذا كانت اسمًا. والدليل على ذلك أنه قال – في باب ما يتعدى إلى مفعولين، ويجوز الاقتصار على أحدهما دون الآخر – إنك تقول: استغفرت الله الذنب. والأصل: استغفرت الله من الذنب؛ فأسقط حرف الجر... فهذا يدلك على أن (على) تكون عنده حرف جر، وأن قوله – في باب عدة ما يكون عليه الكلام – ولا يكون إلا ظرفًا، يريد إذا كانت اسمًا"[٥].

وقد اقتفى ابن الفخار أثر ابن أبي الربيع في رد مذهب من قال: إن على يكون

---

(١) ينظر: همع الهوامع ٣٥٧/٢

(٢) همع الهوامع ٣٥٧/٢

(٣) ينظر: البسيط /٨٤٨

(٤) الكتاب ٢٣١/٤

(٥) البسيط /٨٥٠

اسمًا، ولا يكون حرفًا[1].

وجمهور النحويين على أن (على) إذا كانت اسمًا، فإنها تكون مبنية "لأن لفظها كلفظ الحرفية، ولذلك تقلب ألفها ياء في الإضافة إلى الضمير، كما تقلب ألف الحرفية. والاسم المعرب لا تقلب ألفه معه، نحو: عصاه، فرقًا بين المتمكن، وغير المتمكن"[2].

وقيل: إن سبب البناء فيها هو حملها على (عن)، والكاف، ومنذ؛ "لتضمنها معنى الحرف الذي يكوّنه؛ لأنها بمعنى واحد، فحملت عليها (على) طردًا للباب"[3].

ج- دخول الكاف على الكاف

عدّ النحويون الكاف من حروف الجر، في نحو: زيدٍ كالبحر، ولذلك يكره دخول حرف جر آخر عليه، وفقًا لقاعدة "امتناع دخول حرف الجر على مثله... "[4]. لكن ورد في فصيح كلام العرب ما ظاهره دخول حرف جر على آخر، كدخول الكاف على الكاف في قول الراجز:

وصالياتٍ ككَما يُؤَثْفَينْ[5]

والنحاة في تخريج هذا على أقوال:

---

(1) ينظر: البسيط /٨٥٠، حاشية /٢

(2) شرح ألفية ابن معطي /٤١٦

(3) همع الهوامع ٣٥٧/٢

(4) شرح ألفية ابن معطي لابن جمعة /٣٨٨

(5) البيت من بحر الرجز، لخطام بن نصر المجاشعي. وهو في:شرح الألفية، للشارح الأندلسي ٤٩/٣، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة / ٣٨٨، وشرح الرضي ٨١/٦، وشرح المفصل ٤٣/٨، وعلل النحو /٢٠٨، ومغني اللبيب /١٩٧، والمقتضب ٩٧/٢، ١٤٠/٤، ٣٥٠

الأول: أن الكافين حرفان، أكد أولهما بثانيهما[١]. وقد أبطل ابن أبي الربيع هذا القول بحجة أن حرف الجر يكون بذلك قد دخل على مثله، ويصير بمنزلة قولك: مررت ببزيد. وهذا لا يوجد في الشعر[٢].

والثاني: أن الكافين اسمان، أكد أولها بثانيهما[٣]. وأبطله أيضًا ابن أبي الربيع زاعمًا أن "ادعاء الاسمية في كاف التشبيه لا يكون إلا عند الاضطرار، ولا ضرورة هنا؛ لأنه يمكن أن تكون الأولى حرفًا، والثانية اسمًا، بمنزلة: مثل، ويكون هذا بمنزلة قوله ﷻ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[٤]؛ الأولى حرف وهي زائدة لتوكيد التشبيه"[٥].

والثالث: أن تكون الأولى اسمًا، والثانية حرفًا. ولم يصححه أيضًا ابن أبي الربيع؛ لأن هذا – في رأيه – "يؤدي إلى الفصل بين المضاف والمضاف إليه بحرف الجر، وهذا لا يثبت إلا لـ "اللام" في باب النداء، وفي باب النفي بـ "لا"... وما كان هكذا فلا ينبغي أن يعوّل عليه، ولا يؤخذ به"[٦]. وتبعه في القول بذلك أيضًا ابن جمعة الموصلي[٧].

---

(١) ينظر: شرح الرضي ٦/٨١، ومغني اللبيب /١٩٧

(٢) ينظر: البسيط /٨٥٢

(٣) ينظر: شرح الرضي ٦/٨١، ومغني اللبيب /١٩٧

(٤) سورة الشورى، آية /١١

(٥) البسيط ٨٥٢ – ٨٥٣

(٦) البسيط /٨٥٣

(٧) ينظر: شرح ألفية ابن معطي /٣٨٨

والرابع: أن تكون الأولى حرفًا، والثانية اسمًا، وتكون الأولى – على ذلك – زائدة؛ "إذ زيادة الحرف أولى"[1].

والخامس: أن إدخال الكاف على الكاف هنا غلط؛ لأن العرب لم تعرفه[2].

والسادس: أن دخول الكاف على الكاف مخصوص بالشعر؛ فهو من قبيل الضرورة الشعرية[3].

والذي يظهر لي أن الكاف الأولى حرف جر، والثانية اسم بمعنى مثل؛ لامتناع دخول حرف الجر على مثله. قال ابن يعيش: "فدخول الكاف الأولى على الثانية دليل أنها اسم، وأن المعنى كمثل ما يؤثفين؛ جمع بين الكاف ومثل، وإن كان معناهما واحدًا مبالغة في التشبيه. وعلم بدخول الأولى على الثانية أنها ليست حرفًا؛ لأن حروف الجر لا تدخل إلا على الأسماء"[4].

د- دخول (عن) على (الكاف)

عدّ النحويون (عن) حرف جر، كما في نحو: سافرت عن البلد. كما عدّوا الكاف كذلك، كما في نحو: زيد كالبحر. ولذلك فإنه يكره دخول أحدهما على الآخر مع بقائهما حرفين؛ وذلك "لامتناع دخول حرف الجر على مثله".

على أنه ورد في فصيح كلام العرب دخول (عن) على الكاف، كما في قول الراجز:

---

(1) شرح الرضي ٨١/٦

(2) ينظر: الصاحبي، لابن فارس /٦٠

(3) ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة، للقزاز القيرواني /١٨٨

(4) شرح المفصل ٤٢/٨ – ٤٣

بيضٌ ثلاثٌ كنعاج جُمٍّ * يضحكنَ عَنْ كالبردِ المُنْهَمِّ[1]

قال العيني: "والشاهد في (كالبرد)، فإن الكاف فيه اسم بمعنى المثل. والدليل عليه دخول (عن) عليها"[2].

والنحاة في تخريج ذلك على أقوال:

الأول: أن (عن) حرف جر، و(الكاف) اسم بمعنى مثل، مجرور به، والتقدير: عن مثل البرد الذائب[3].

والثاني: أن الكاف لا تكون اسمًا إلا في الضرورة الشعرية. وعليه سيبويه، وكثير من المحققين النحويين[4].

والثالث: أن الكاف اسم غير مختص بالشعر. وهو ظاهر إطلاق الناظم[5]. وعليه بعض النحويين، منـــهم: الأخفش،والفارسي[6].

والرابع: أن الكاف حرف، ومجرور (عن) محذوف موصوف بقوله (كالبرد). وضعفه الصبان، بقوله: "إن حذف موصوف الجملة وشبهها لا يطرد في مثل هذا الموضع"[7].

---

(1) الرجز للعجاج في: ملحق ديوانه ٣٢٨/٢، وهو بلا نسبة في: أسرار العربية /٢٥٨، والتخمير ٢٩/٤، والجنى الداني /٧٩، وشرح الأشموني /٨٠١، وشرح التصريح ١٨/٢، وشرح الرضي ٧٩/٦، والعيني /٨٠١، ومغني اللبيب /١٩٦، وهمع الهوامع ٣٦٤/٢

(2) العيني /٨٠١

(3) ينظر: شرح ألفية ابن معطي، لابن جمعة /٣٨٩

(4) ينظر: مصابيح المغاني /٢٢٦، ومغني اللبيب /١٩٦، وهمع الهوامع ٣٦٤/٢

(5) ينظر: شرح التصريح ١٨/٢

(6) ينظر: شرح الأشموني /٨٠٢، ومصابيح المغاني /٢٢٦

(7) حاشية الصبان بشرح الأشموني /٨٠٢

والخامس: أن الكاف اسم دائمًا. وعليه ابن مضاء القرطبي[1].

والذي يظهر لي أن الكاف اسم بمعنى مثل، وذلك لدخول حرف الجر (عن) عليه، وفقًا لقاعدة "امتناع دخول حرف الجر على مثله" من ناحية، ومن ناحية أخرى لتخريج معظم النحويين إياها على الاسمية أيضًا في قول الشاعر:

قليلٌ غِرارِ النوم حتى تقلصوا * عَلَى كالقطا الجُونيِّ أَفْزَعَهَا الزَّجْرُ[2]

حيث خرج معظم النحويين الكاف في (كالقطا) على أنها اسم مبني في محل جر بحرف الجر (على)[3].

هـ- دخول الباء على الكاف

عدّ النحويون الباء حرف جر، في نحو: قطعت بالسكين. كما عدوا الكاف كذلك، في نحو: زيد كالبحر. غير أن النحاة كرهوا دخول حرفي جر مع بقاء حرفيتهما.

على أنه ورد في فصيح كلام العرب دخول الباء على الكاف، كما في قول الشاعر:

بكا لّلقوة الشَّعواءِ جُلْتُ فلم أكن * لأُولَعَ إلا بالكميِّ المقنَّعِ[4]

وقول امرئ القيس:

---

(1) ينظر: حاشية الصبان /٨٠١

(2) البيت من بحر الطويل. وهو للأخطل في: ديوانه /٤٢٠، وبلا نسبة في: رصف المباني /١٩٨، ومصابيح المغاني /٢٢٦

(3) ينظر: رصف المباني /١٩٨، ومصابيح المغاني /٢٢٦

(4) البيت من بحر الطويل. وهو بلا نسبة في: الجنى الداني /٨٢، وشرح الأشموني /٨٠٢، والعيني /٨٠٢، وهمع الهوامع ٣٦٤/٢

فجئنا بكابنِ الماءِ يُجْنَبُ وَسْطَنا * تَصوَّبُ فيه العينُ طَوْرًا وترتقي[1]

وقد ورد بيت امرئ القيس برواية:

ورحنا بكابن الماء ينفض رأسه * متى ما تَرقَّ العين فيه تَسْفَلِ[2]

والنحاة في تخريج دخول الباء على الكاف، على أقوال:

الأول: أن دخول الباء على الكاف – كما تقدم – مخصوص بالشعر. وهو قول سيبويه، وبعض المحققين النحويين[3].

والثاني: أن دخول الباء على الكاف جائز في اختيار الكلام، وليس مخصوصًا بالشعر. وعليه الفارسي، وابن مالك[4]. قال ابن هشام: "ولو صح ذلك لسمع في الكلام مثل: مررت بكالأسد"[5].

والثالث: أن الباء حرف جر، والكاف اسم؛ لأنه مجرور بها[6].

والذي يظهر لي أن الكاف اسم بمعنى مثل، سواء أكان في الشعر أم في اختيار الكلام؛ لأن الكاف دخلت عليها حروف جر أخرى في فصيح كلام العرب، وخرجت على أنها اسم بمعنى مثل، كما تقدم.

و- دخول اللام على (كي)

---

(1) البيت من بحر الطويل. وهو في: ديوانه /١٧٦ برواية (ورحنا)، ورصف المباني /١٩٦، وشرح عيون الإعراب /٣٠٦، ومعاني الحروف للرماني /٤٧

(2) أورده ابن جابر الأندلسي بهذه الرواية في: شرح ألفية ابن مالك ٤٩/٣

(3) ينظر: شرح الأشموني /٨٠٢

(4) ينظر: مصابيح المغاني /٢٢٦، وهمع الهوامع ٣٦٦/٢

(5) همع الهوامع ٣٦٦/٢

(6) ينظر: شرح ألفية ابن مالك، للشارح الأندلسي ٥١/٣

تأتي اللام حرف جر في نحو: المال لزيد. كما تأتي (كي) حرف جر كذلك – على قلة – قال الأشموني "لغرابة الجر بها"[1].

ومع قلة مجيء كي حرف جر إلا أنها تجر ثلاثة أشياء، هي:

الأول: (ما) الاستفهامية – المستفهم بها عن علة الشيء – نحو: كيمه؟ بمعنى: لمه؟. والأكثر أن يقولوا في سؤالهم كمه؟. ووجه الاستدلال بذلك أنه "قد تقرر من لسان العرب أن (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر، حذفت ألفها، نحو: بم؟ ولم؟ وفيم؟ وعم؟ فإذا وقف عليها جاز أن تلحقها هاء السكت"[2]. وعند الكوفيين أنها منصوبة بفعل مضمر، كأنك قلت: كي يفعل ماذا؟[3].

والثاني: (ما) المصدرية وصلتها، فإنها في تأويل الاسم، كقول الشاعر:

إذا أنت لم تنفع فَضُرَّ فإنما * يُراد الفتى كيما يَضُرُّ وينفعُ[4]

قال الشيخ خالد الأزهري: "فكي جارة لمصدر مؤول من (ما) وصلتها. وهي حرف تقليل بمنزلة اللام، أي: إنما يراد الفتى للضر والنفع... "[5].

وكون (ما) في البيت مصدرية هو قول الأخفش. وهو قليل. وقيل: إنها كافة لكي عن عمل الجر[1].

---

(1) شرح الأشموني /٧٦٩

(2) همع الهوامع ٢٩٠/٢

(3) ينظر: مصابيح المغاني /٢٤٦

(4) البيت من بحر الطويل. وهو للنابغة الجعدي في: ملحق ديوانه /٢٤٦، وله أو للنابغة الذبياني، أو لقيس بي الخطيم في: خزانة الأدب ٤٩٨/٨. وبلا نسبة في: الجنى الداني /٢٦٢، ومصابيح المغاني /٢٤٦، ومغني اللبيب /١٩٩، وهمع الهوامع ٢٩٠/٢

(5) شرح التصريح ٣/٢

والثالث: (أنْ) المصدرية المضمرة وصلتها، نحو: جئت كي تكرمني، إذا قدرت (أنْ) بعدها، والأصل: كي أن تكرمني؛ فأن والفعل في تأويل مصدر مجرور بها.

ويدل على أنّ (أنْ) تضمر بعدها ظهورها في الضرورة، كقول الشاعر:

فقالتْ: أَكُلَّ الناسِ أصبحتَ مانحًا * لسانك كيما أَنْ تَغُرَّ وتَخْدَعا[٢]

وقد قدر البصريون كي – فيما سبق – حرف جر[٣]. في حين ذهب الكوفيون إلى أنها ليست جارة؛ لأنها من نواصب الأفعال، ونواصب الأفعال لا تدخل على الأسماء[٤]. وعليه فإنها تكون ناصبة دائمًا. قال ابن نور الدين: "ويرده قولهم: كيمه، كما يقولون: كمه"[٥].وقول حاتم:

وأوقدتُ ناري كي لِيُبصِرَ ضَوْءَها * وأخرجتُ كَلْبِي وَهْوَ في البيت دَاخِلُهُ[٦]

وذلك "لأن لام الجر لا تفصل بين الفعل وناصبه"[٧]. غير أن (اللام) دخلت على (كي) في بعض الاستعمالات الفصيحة، كما في قوله ﷻ ﴿لِكَيْ لا يَعْلَمَ

---

[١] ينظر: حاشية الصبان /٧٦٩، ومصابيح المغاني /٢٤٦

[٢] البيت من بحر الطويل. وهو لجميل بثينة في: ديوانه /١٠٨، وشرح التصريح ٣/٢، ٢٣١، وشرح المفصل ١٤/٩، ١٦، ومصابيح المغاني /٢٤٧. وبلا نسبة في: الجنى الداني /٢٦٢، وشرح الأشموني /٧٦٩، ومغني اللبيب /١٩٩، وهمع الهوامع ٢٩١/٢

[٣] ينظر: شرح الرضي ٥١/٥

[٤] ينظر: البسيط /٢٣١

[٥] مصابيح المغاني /٢٤٨

[٦] البيت من بحر الطويل، وهو لحاتم الطائي في: ديوانه /٢٨٧، ومصابيح المغاني /٢٤٨، ومغني اللبيب /٢٠٠

[٧] مصابيح المغاني /٢٤٨، ومغني اللبيب /٢٠٠

بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا﴾[1] وقوله ﷻ ﴿لِكَيْ لا تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾[2] . فالبصريون منعوا كون (كي) جارة في هذه الحالة، بل هي ناصبة للفعل بعدها، وليس فيها منى التعليل، بل هو مستفاد من اللام، وتكون اللام هي حرف الجر لـ(كي) وما بعدها. قال ابن أبي الربيع: "كي توجد على قسمين. أحدهما: أن تكون ناصبة بنفسها، وهي التي في قوله ﷻ ﴿ لِكَيْ لا تَأْسَوْا﴾ ولا يصلح أن يقال هنا إنها الجارة؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله"[3].

في حين جعل الأخفش (كي) - في الآيتين السابقتين - تأكيدًا لـ(اللام) قبلها، كقول الشاعر:

فلا، واللهِ لا يُلْفَى لِمَا بي * ولا لِلِما بِهِمْ أبدًا دواءُ[4]

وذلك لأنه يرى أن (كي) حرف جر دائمًا، وأن النصب بعدها بـ(أنْ) مضمرة أو ظاهرة. قال ابن نور الدين: "ويرده، نحو: لكيلا تأسوا"[5].

كما أن استشهاده بالبيت السابق رده ابن هشام بحجة أن الفصيح المقيس لا يخرج على الشاذ[6].

---

(1) سورة النحل، آية /٧٠

(2) سورة الحديد، آية /٢٣

(3) البسيط /٢٣١

(4) البيت من بحر الوافر. وهو لمسلم بن معبد في: خزانة الأدب ٣٠٨/٢، ٣١٢، ١٥٧/٥، وبلا نسبة في: الجنى الداني / ٨٠، ٣٤٥، وسر صناعة الإعراب /٢٨٢، ٣٣٢، وشرح التصريح ١٣٠/٢، ٢٣٠، ومصابيح المغاني /٢٤٨، ومغني اللبيب /١٩٧

(5) مصابيح المغاني /٢٤٨

(6) ينظر: مغني اللبيب /٢٠٠

والذي يظهر لي أن (كي) تتعين ناصبة مصدرية إن سبقتها اللام، نحو قوله ﷻ ﴿ لِكَيْ لَا تَأْسَوْا﴾. أما إذا كانت اللام مقدرة، فإنها تحتمل أن تكون ناصبة، وأن تكون جارة، وبعدها (أن) مقدرة. قال السيوطي: "وتتعين الناصبة بعد اللام، نحو: جئت لكي أتعلم؛ لئلا يجمع بين حرفي جر، لكونها موصولة كـ(أنْ)، ولذلك شبه سيبويه إحداها بالأخرى"[1].

أما إذا تقدمت (كي) على (اللام) فإنها تكون جارة، كقول الشاعر:

كي لتقضي رُقَيَّةُ ما * وَعَدَتْني غير مُختَلِسِ[2]

وتحتمل الجارة والمصدرية، في قول الشاعر:

أردتَ لكيما أن تطيرَ بِقَرْبَتي * فتتركها شنًّا ببيداءَ بَلْقعِ[3]

ز- دخول (اللام) على (اللام)

النحويون على أن (اللام) حرف جر، في نحو: المال لزيد. ولذلك يكره دخول حرف جر آخر عليه، حتى لا يدخل حرف جر على مثله. لكن ورد في فصيح كلام العرب ما ظاهره دخول حرف جر على آخر، كدخول اللام على اللام في قول الشاعر:

فلا، والله لا يُلْفَى لما بي * ولا للما بهمْ أبدًا دواءُ

---

(1) همع الهوامع ٢/٢٩٠

(2) البيت من بحر المديد. وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في: شرح التصريح ٢/٢٣١، وبلا نسبة في: مصابيح المغاني /٢٤٧

(3) البيت من بحر الطويل. وهو بلا نسبة في: الجنى الداني /٢٦٥، وجواهر الأدب /٢٣٢، وشرح التصريح ٢/٢٣١، وشرح المفصل ٩/١٦، ٧/١٩، ومصابيح المغاني /٢٤٧

وقد اختلف النحويون في تخريج دخول (اللام) على (اللام) في قول الشاعر (للما بهم) على أقوال:

الأول: أن اللام الثانية زائدة لتوكيد الأولى؛ فهي من باب الجمع بين حرفين لمعنى واحد. وعلى ذلك فإن اللام الثانية ليست "باسم، وإن كانت قد دخلت عليها اللام الأولى؛ لأنه لم يثبت في موضع غير هذا أن (اللام) اسم، كما ثبت أن الكاف اسم. وإذا كان ذلك كذلك فإحدى اللامين زائدة مؤكدة، وينبغي أن تكون الزائدة هي الثانية دون الأولى؛ لأن حكم الزائد ألا يبتدأ به"[١].

وعلى هذا القول معظم النحويين، كالرضي[٢]، وابن هشام[٣]، والشارح الأندلسي[٤]، والسيوطي[٥].

والثاني: أن زيادتها للتوكيد قبيحة، لم تعرفه العرب. وعليه ابن فارس[٦].

والثالث: أن اللام الأولى معلقة عن العمل لدخولها على مثيلتها "ولم يأت التعليق في الحروف إلا ما أنشده ابن جني: "ولا للما بهم أبدًا دواء"."[٧] ولذلك

---

(١) سر صناعة الإعراب ٢٩٩/١

(٢) ينظر: شرح الرضي ٣٨٨/١ – ٣٨٩

(٣) ينظر: مغني اللبيب /٣٩٠

(٤) ينظر: شرح ألفية ابن مالك ٣٩/٣

(٥) ينظر: همع الهوامع ٥٠٨/٢

(٦) ينظر: الصاحبي /٦٠

(٧) الكافي /٦٥٥

وصفه ابن جمعة الموصلي بأنه محال[١]، ووصفه ابن أبي الربيع بـــ" الشذوذ بحيث لا يعرف فلا يلتفت إليه"[٢].

وقد علل ابن جني وجه الشذوذ في ذلك بأن حروف الجر لا يجوز تعليقها؛ لأنها "وضعت على أنها للجر البتة، وعلى أنها لا تفارق المجرور لضعفها وقلة استغنائها عن المجرور، فلم يمكن تعليقها عن الجر والإضافة لئلا يبطل الغرض الذي جيء بها من أجله"[٣].

والذي يظهر لي أن دخول (اللام) على (اللام) له أكثر من توجيه عندي.

الأول: أنه من الشذوذ الذي يحفظ ولا يُقاس عليه؛ وتفسير الشذوذ فيه إما من جهة توكيد حرف الجر لحرف جر مثله لكون الحرف المؤكد وهو (اللام) موضوعًا على حرف واحد. وإما لأن دخول (اللام) على مثيلتها، وتعليقها عن العمل – على اعتبار أن (اللام) وضعت للجر – ولا يجوز مفارقتها للمجرور لضعفها، وقلة استغنائها عنه.

والثاني: أن دخول (اللام) على (اللام) قد يكون من قبيل تحريف الرواة؛ فعجز هذا البيت أورده السيوطي[٤]، والبغدادي[٥] برواية:

وما بهم من البلوى شفاء (دواء)[١]

---

[١] ينظر: شرح ألفية ابن معطي /١١٤٩

[٢] البسيط /٨٥٢

[٣] سر صناعة الإعراب ١/٣٠٠

[٤] ينظر: شرح شواهد المغني ١/٥٠٥

[٥] ينظر: خزانة الأدب ١/٣٦٤

وعلى هذه الرواية لا يوجد شاهد على دخول (اللام) على (اللام).

٢- كراهة اجتماع حرفي عطف

أحرف العطف المتفق عليها عند النحاة عشرة، هي: الواو، والفاء، وثم، وحتى، وأو، وإما، وبلى، ولكن، وأم، ولا[٢].

وهناك أحرف أخرى للعطف، لكنها ليست محل اتفاق بين النحاة، وهي: ليس، وأي، وهلاّ، وإلا، وأين على رأي الكوفيين، ولولا، ومتى على رأي الكسائي، وكيف على رأي ابن هشام[٣].

ومن الأصول التي اعتمد عليها النحاة في وضع قواعدهم أنه يكره توالي حرفي عطف. فإذا وجد ما ظاهره ذلك، فإنهم يخرجون أحدهما على أنه ليس من حروف العطف. وقد تضافرت معظم أقوال النحاة لتثبيت هذا الأصل. قال ابن السراج: " اعلم أن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض، فإن وجدت ذلك في كلام فقد أخرج أحدهما من حروف النسق، وذلك مثل قولهم: لم يقم عمرو ولا زيد؛ "الواو" نسق، و "لا" توكيد للنفي، وكذلك قولك: والله، لا فعلت ثم والله؛ "ثم" نسق، و "الواو" قسم"[٤].

---

[١] جاء البيت بهذه الرواية في قصيدة أوردها ابن ميمون في منتهى الطلب. ونشرت في مجلة المورد، المجلد الثامن، العدد الثالث ١٣٩٩هـ بتحقيق: د. حاتم الضامن. عن محقق: البسيط /٣٦٢، حاشية /٣

[٢] ينظر: التهذيب الوسيط /٦٤

[٣] ينظر: همع الهوامع ١٨٥/٣ - ١٨٧

[٤] الأصول ٥٩/٢

وجعل الرضي عطف الحرف على الحرف غير موجود في كلام العرب[١]. كما أنه غريب عند ابن هشام[٢].

غير أنه ورد في الشعر العربي الفصيح ما ظاهره دخول حرف عطف على آخر، كما في قول امرئ القيس:

سَرَيْتُ بهم حتى تَكِلَّ مطِيُّهم * وحتى الجيادُ ما يُقَدن بأرْسَانْ[٣]

فقوله: (وحتى الجياد) ظاهره دخول (الواو) وهي حرف عطف على (حتى) وهي حرف عطف. وهذا مكروه عند النحاة، ولذا فإنهم خرجوا (حتى) على أنها ابتدائية أو استئنافية؛ لأن "حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض"[٤].

وفي تخريج الأعلم الشنتمري لهذا البيت ما يدل على ذلك. قال: "فنصب (تكلَّ)، ولو رفع لجاز، ولكنه نصب ليريك جواز عطف (حتى) على (حتى) وهما مختلفان في النصب والرفع؛ لأن الأولى نصبت (تكلَّ) والثانية بعدها مبتدأ وخبر. ولو وقع موقع المبتدأ فعل، لكان مرفوعًا"[٥].

---

[١] ينظر: شرح الرضي ١٧٢/٦

[٢] ينظر: مغني اللبيب /٦٢

[٣] البيت من بحر الطويل. وهو في: ديوانه /٩٣، والتخمير ١٤/٤، والتهذيب الوسيط /٢٤٦، وشرح عيون الإعراب /٣٢٨، وشرح المفصل ٧٩/٥، ومغني اللبيب /١٣٦، والنكت /٧٠٩، ١٠٢٧. وبلا نسبة في: جواهر الأدب /٤٠٤، وشرح المفصل ٧٩/٥، ٣١/٧، ١٩/٨، ومصابيح المغاني /١٦٥، وهمع الهوامع ٨٢/٣

[٤] الأصول ٥٩/٢

[٥] النكت /٧٠٩

ومن النحاة من خرّج (حتى) الأولى على أنها الجارة، والفعل بعدها (تكلَّ) منصوب، وخرّج الثانية على أنها ابتدائية، و(الواو) قبلها عاطفة لـ(حتى) الابتدائية على (حتى) الجارة. قال الدماميني: "الواو على النصب (نصب تكلّ) عاطفة لمحذوف على (سريت بهم)، تقديره: وسريت بهم حتى الجياد إلخ. فلا يرد أنه لا يستقيم عطف (حتى) الابتدائية وجملتها على (حتى) الجارة ومجرورها"[1].

وذهب الصبان إلى أن (حتى) في الموضعين ابتدائية[2].

والذي يظهر لي أن الذي حدا بالنحويين إلى جعل (حتى) الثانية الواردة بعد "الواو" ابتدائية، وليست عاطفة، أمران:

الأول: أنه يمتنع دخول حرف عطف على آخر، وفقًا للأصل السابق.

والآخر: أن العطف بـ(حتى) ليس محل اتفاق بين النحويين؛ فمنهم من جعل العطف بها قليل. ومنهم من أنكر العطف بها البتة، وهم الكوفيون. قال ابن هشام: "العطف بـ(حتى) قليل، وأهل الكوفة ينكرونه البتة، ويحملون، نحو: جاء القوم حتى أبوك، ورأيتهم حتى أباك، ومررت بهم حتى أبيك، على أن (حتى) فيه ابتدائية، وأن ما بعدها على إضمار عامل"[3].

٣- كراهة اجتماع حرفي نفي

لم يخصص النحاة بابًا مستقلاً لدراسة حروف النفي وأساليبه، بل إن دراستهم لها، كانت في مباحث متناثرة، وأبواب متعددة، مثل: باب العطف،

---

(١) حاشية الصبان /١٠٩٢

(٢) ينظر: السابق.

(٣) مغني اللبيب /١٣٧، وينظر: مصابيح المغاني /١٦٦، وهمع الهوامع ٨٣/٣

وباب نصب الفعل المضارع، وجزمه، وباب الأفعال الناقصة، وما يجري مجراها من حروف...

غير أن ابن يعيش حاول جمع هذه الحروف في باب واحد، إلا أنه أهمل بعضها، لإدخاله إياها في أبواب أخرى[١].

وكان الأحرى بالنحاة بحث هذه الحروف مستقلة؛ لأهميتها في الكلام العربي. قال السيوطي: "من أقسام الخبر النفي، بل هو شطر الكلام كله"[٢].

وترتيبًا على ما سبق فإن النحاة لم يتفقوا حول عددها، فهي عند معظمهم ستة أحرف[٣].

وباستقرائي لورود حروف النفي في الكلام العربي، وجدتها ثمانية أحرف، وهي: **(لم)**، **و(لما)** لنفي الماضي، و**(ما)** و**(إنْ)** و**(ليس)** و**(لات)** لنفي الحاضر، و**(لا)** و**(لن)** لنفي المستقبل[٤]. ومهما كان عدد حروف النفي، فإن النحاة جعلوا من قواعدهم المطردة أنه يكره "اجتماع حرفين متفقي المعنى إلا مفصولاً بينهما". كما أن من قواعدهم أيضًا "إذا دخل النفي على النفي أفاد الإيجاب"[٥]..

ولذلك فإذا وجد في كلام العرب ما ظاهره اجتماع حرفي نفي؛ فالنحاة يخرجون الثاني منهما على الزيادة. والشواهد على ذلك كثيرة؛ حيث كان أكثرها مجيء (ما) بعد (إنْ). قال ابن الوراق: "واعلم أن (إنْ) الخفيفة

---

(١) ينظر: شرح المفصل، الجزء الثامن.

(٢) الإتقان ٢/٧٧

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر ٢/١٤٩

(٤) ينظر: السابق.

(٥) شرح الرضي ٢/٢٤٨

المكسورة الألف، قد تدخل على (ما) زائدة، إلا أنها متى دخلت عليها بطل عملها؛ للفصل بينها وبين ما تعمل فيه؛ إذ كانت حرفًا ضعيفًا، وجرت في بطلان عملها إذا دخلت (إنْ) عليها مجرى (إنّ) إذا دخلت (ما) عليها، نحو: إنما زيد قائم، فصارت (إنْ) مع (ما)، كما مع (إنّ) في قولك: إنما زيد قائم"[1].

ومن الشواهد الشعرية التي اجتمع فيها حرفا نفي، وجاء بعدها جملة اسمية، قول الشاعر:

بني غُدانةَ ما إنْ أنتمُ ذهبًا * ولا صريعًا ولكنْ أنتمُ الخزف[2]

فقوله: (ما إن أنتم) جاءت (إنْ) فيه زائدة كافة لـــ(ما) الحجازية على قول البصريين، والتقدير: ما أنتم ذهب. في حين ذكر الكوفيون أنها نافية، لا زائدة. قال الرضي: "(إنْ) العازلة عند الكوفيين نافية لا زائدة، ولعلهم يقولون: هي نافية زيدت لتأكيد نفي (ما) وإلا فإن النفي إذا دخل على النفي أفاد الإيجاب"[3].

ويبدو لي أن الذي دعا البصريين إلى القول بزيادة (إنْ)، رواية الرفع في كل من (ذهب) و(صريع). وأما الكوفيون فيبدوا لي أنهم بنوا رأيهم على القول بأنها نافية مؤكدة لـــ(ما) على رواية ابن السكيت بالنصب في كل

---

(1) علل النحو /٢٥٨

(2) البيت من بحر البسيط. وهو بلا نسبة في: الجنى الداني /٣٢٨، وشرح الألفية للشارح الأندلسي ٣٢٨/١، وشرح التصريح ١٩٦/١، وشرح الرضي ٢٤٨/٢، ومغني اللبيب /٢٢، وهمع الهوامع ٣٩١/١

(3) شرح الرضي ٢٤٨/٢

من(ذهبًا) و(صريعًا).قال ابن هشام: "في رواية نصب (ذهبًا)، و(صريعًا) فخرج على أنها نافية مؤكدة لـــ(ما)"[1].

ومثل البيت السابق، قول الشاعر:

فما إنْ طِبُّنَا جُبْنٌ ولكنْ * مَنَايَانا ودولةُ آخرِينَا[2]

حيث ذهب الكوفيون إلى أن(إنْ) لتأكيد النفي، وذهب البصريون إلى أنها زائدة "كفت (ما) عن العمل اقتصاصًا، كما كفت (ما) (إنّ)"[3].

وقد علق ابن هشام على هذا البيت، بقوله: "وأكثر ما زيدت (أنْ) بعد (ما) النافية إذا دخلت على جملة اسمية ... وفي هذه الحالة تكف عمل (ما) الحجازية، كما في البيت"[4].

ومثل البيتين السابقين، قول امرئ القيس:

حلفتُ لها بالله حَلْفَةَ فاجرٍ * لَنَاموا فما إنْ من حديثٍ ولا صالي[5]

ومن شواهد اجتماع حرفي نفي، ودخولهما على جملة فعلية، قول الشاعر:

ما إنْ يكادُ يُخلِّيهمْ لوِجْهَتِهِم * تَخَالُجُ الأمرِ إنَّ الأمر مشتركُ[1]

---

(1) مغني اللبيب /٢٢

(2) البيت من بحر الوافر، وهو للكميت في: شرح المفصل ١٢٩/٨، وبلا نسبة في: البسيط /٧٥٨، وجواهر الأدب /٢٠٧، ورصف المباني /١١٠، ٣١١، وشرح الرضي ٢٤٨/٢، وشرح المفصل ١٢٠/٥، ١١٣/٨، ١٢٩، ومصابيح المغاني /١١٦

(3) شرح ألفية ابن معطي /٨٨٧

(4) مغني اللبيب /٢١

(5) البيت من بحر الطويل. وهو في: ديوانه /٣٢، والأزهية /٥٢، والجنى الداني /١٣٥، وشرح المفصل ٢٠/٩، ٩٧، ومصابيح المغاني /١١٧. وبلا نسبة في: جواهر الأدب /٧٧، ورصف المباني /١١٠، ومغني اللبيب /١٨٨، ٧٠٨، وهمع الهوامع ٤٠٢/٢

فمعظم النحاة على أن (إنْ) في البيت زائدة في قوله (ما إنْ) وليست نافية. قال ابن جني: "جمع بين (ما) و(إنْ)، وكلاهما لمعنى النفي، وهما -كما ترى - حرفان، وليست (إنْ) من قوله: "ما إنْ يكاد يخليهم لوجهتهم" بحرف نفي، وإنما هي حرف يؤكد به ... "[٢].

غير أنه ورد اجتماع أكثر من حرف نفي في بعض الشواهد الشعرية، في رأي بعض النحاة، كالفراء. من ذلك قول الشاعر:

إلا أوارِيّ ما إنْ لا أبيِّنُها * والنُّؤيُ كالحوض بالمظلومة الجَلَد[٣]

فقوله: (ما إن لا) عده الفراء من قبيل الكلام الذي اجتمع فيه ثلاثة أحرف للنفي. ورده الأعلم الشنتمري، بقوله: "والذي قاله فاسد؛ لأن الجحد إذا دخل على الجحد صار إيجابًا. والذي قاله سيبويه وأصحابه صحيح؛ لأنهم جعلوا أحدهما لغوًا، واعتمدوا بالجحد على الآخر"[٤].

ومثل ما سبق، قول الشاعر:

طَعَامُهُمُ لئن أكلوا مُعَدٌّ * وما إنْ لا تُحاكُ لهُمْ ثيابُ[٥]

---

(١) البيت من بحر البسيط. وهو لزهير بن أبي سلمى في: ديوانه /١١٦٥، والخصائص ٢٨٣/٢

(٢) الخصائص ١٠٩/٣

(٣) البيت من بحر البسيط. وهو للنابغة الذبياني، برواية (لأيًا ما) وهو في: ديوانه /١٥، والأزهية /٨٠، وبلا نسبة في: شرح الرضي ٢٤٨/٢، وشرح المفصل ١٢٩/٨، ومصابيح المغاني /٦٥

(٤) النكت /١١٢٦ - ١١٢٧

(٥) البيت من بحر الوافر. وهو بلا نسبة في: تذكرة النحاة /٦٦٧، وخزانة الأدب ١٤١/١١، وهمع الهوامع ٢٤٩/٣

فقوله: (ما إن لا) اجتمع فيه ثلاثة أحرف للنفي، غير أن جمهور النحاة جعلوا (ما) فيه هي النافية وحدها. وأما (إنْ)، و(لا)، فهما زائدتان لتوكيد النفي[١].

والواضح – فيما سبق – أن البصريين يرون أن (أنْ) إذا جاءت بعد (ما) فإنها تكون زائدة لتأكيد النفي، بحجة أنه لا يجوز الجمع بين حرفين متفقي المعنى إلا مفصولاً بينهما، كما في نحو: إنّ زيدًا لقائم[٢].

٤- كراهة اجتماع حرفي نصب للفعل

ينصب الفعل المضارع بعشرة أحرف تخلصه للاستقبال، وهي: أنْ، ولن، وكي، وإذن. وهذه الأصول. ويلحق بها: لام التعليل، ولام الجحود، وحتى بمعنى كي، أو إلى أن، والفاء في الجوابات السبعة، وهي (النفي، والأمر، والنهي، والدعاء، والعرض، والتمني، والاستفهام، والتحضيض)، والواو إذا كانت للنهي عن الجمع بين الفعلين، وأو بمعنى إلى أن[٣].

وهذه الحروف تشترك جميعًا في أمرين. الأول: نصب الفعل المضارع بعدها، سواء أكان بنفسها -كالأحرف الأصول – أم بأنْ المضمرة بعدها، فيما يلحق بها. والآخر: المعنى؛ لأن الفعل مع هذه الحروف يخلص للاستقبال. ومن أجل ذلك منع النحويون توالي حرفين متفقي المعنى إلا مفصولاً بينهما[٤]، ومنع البصريون إدخال ناصب على ناصب؛ لأنه غير جائز[٥].

---

(١) ينظر: همع الهوامع ٢٤٩/٣

(٢) ينظر: شرح الرضي ٢٤٨/٢

(٣) ينظر: التهذيب الوسيط /٦٣ – ٦٤

(٤) ينظر: شرح الرضي ٢٤٨/٢

(٥) ينظر: العيني/ ١٣٥٢

غير أنه ورد في الشواهد الشعرية ما ظاهره اجتماع حرفي نصب، من ذلك قول الشاعر:

فقالتْ: أكلَّ الناس أصبحت مانحًا * لسانك كيما أنْ تَغُرَّ وتخدعا[1]

فقوله (كيما أن) اجتمع فيه حرفا نصب، وهما: كي، وأنْ، وهذا مكروه عند البصريين؛ لأن حرفي النصب ينصبان الفعل ويخلصانه للاستقبال، من أجل هذا كره البصريون أن يكونا حرفي نصب؛ لئلا يجمع بين حرفين لمعنى واحد، وهو الدلالة على الاستقبال من ناحية، ومن ناحية أخرى؛ لأنه لا يجوز أن يدخل ناصب على ناصب. وقد خرجوا اجتماع هذين الحرفين على القول بالضرورة الشعرية، وبأن (كي) تكون حرف تعليل وجر.

أما الكوفيون فجوزوا اجتماع ناصبين، محتجين بالشاهد الشعري السابق، وبقول الآخر:

أردتَ لكيما أنْ تطير بِقَرْبَتي * فتترُكها شنًا ببيداءَ بلقعِ[2]

حيث جمع الشاعر بين حرفي نصب في قوله (لكيما أن). وهذا جائز على رأي الكوفيين. أما البصريون فخصوا الجمع بينهما بالضرورة الشعرية، وخرجوا ذلك على أن (كي) تحتمل أن تكون تعليلية جارة مؤكدة لـ"اللام"

---

[1] البيت من بحر الطويل. وهو لجميل بثينة في: ديوانه /١٠٨، والتخمير ١٦٢/٤، وشرح التصريح ٣/٢، ٢٣١، وشرح المفصل ١٤،١٦/٩، ونسب له ولغيره في: جواهر الأدب /١٢٥، والجنى الداني/٢٦٢، وشرح التصريح ٣٠/٢، وشرح الأشموني /١٣٥٢، وشرح الرضي ٤٩/٥، وهمع الهوامع ١٩١/٢

[2] البيت من بحر الطويل. وهو بلا نسبة الجنى الداني /٢٦٥، وشرح الأشموني /١٣٥٢، وشرح التصريح ٢٣١/٢، والعيني /١٣٥٢، ومصابيح المغاني /٢٤٧، ومغني اللبيب /١٩٩

قبلها، وتكون (أن) هي الناصبة. وتحتمل أن تكون مصدرية ناصبة مؤكدة بـــ(أنْ) زائدة غير عاملة "لأن كيما تنصب الفعل بنفسها، ولا يجوز إدخال ناصب على ناصب"[1].

غير أن البصريين رجحوا كونها تعليلية جارة مؤكدة لـــ"اللام" قبلها، لعدة أمور:

الأول: أنّ (أنْ) أم الباب في نصب الفعل المضارع؛ فلو جعلت مؤكدة لـــ(كي)، لكانت (كي)، هي الناصبة، فيلزم تقديم الفرع على الأصل.

والثاني: أنّ ما كان أصلاً في بابه لا يليق أن يكون مؤكدًا لغيره.

والثالث: أنّ (أنْ) لاصقت الفعل، فترجح أن تكون هي العاملة[2].

والذي يبدو لي أن ما ذهب إليه البصريون هو الأسدّ، لكن علينا أن نفرق بين استعمال (كي) في الشاهدين السابقين؛ لأن (كي) – في الشاهد الأول – تتمحض للجر مثل اللام تمامًا؛ لأنها لم تسبق بـــ(اللام) ووليها (أنْ)، لذلك فإنه يجوز فيها وجهان. الأول: أن تكون تعليلية جارة مؤكدة لـــ(اللام) قبلها. والآخر: أن تكون مصدرية ناصبة، وتكون (أنْ) مؤكدة لها. وكونها تعليلية هو الأرجح.

٥- كراهة اجتماع حرفي استفهام

حروف الاستفهام في العربية، ثلاثة، هي: الهمزة، وهل، وأم. و(أم) وإن كانت من حروف العطف إلا أن معناها الاستفهام وما يجري مجراه[3]. قال

---

(١) العيني /١٣٥٢

(٢) ينظر: العيني /١٣٥٢ – ١٣٥٣

(٣) ينظر: التهذيب الوسيط /١٦١ – ١٦٣، وشرح المفصل ٨/٥٠

أبو علي الفارسي: "فأما (أم) فإنها لا تكون إلا في الاستفهام. وهي تكون فيه على ضربين.

أحدهما: أن تكون متصلة، والآخر: أن تكون منقطعة"[1].

وأما (أم) المتصلة فقد يتقدم عليها همزة التسوية، نحو قوله ﷻ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾[2] وقد يتقدم عليها همزة يطلب بها وبـ(أم) التعيين، نحو: أزيد في الدار أم عمرو؟ وهي تسمى المعادلة؛ لمعادلتها الهمزة في إفادة التسوية في النوع الأول، والاستفهام في النوع الثاني. وهي في النوعين تسمى (أم) المتصلة.

وأما (أم) المنقطعة، فهي التي لا يفارقها الإضراب، ثم تارة تكون له مجردًا، وتارة تتضمن – مع ذلك – استفهامًا إنكاريًا، أو استفهامًا طلبيًا[3].

ولأن الحروف الثلاثة السابقة تفيد الاستفهام، فإنه يكره عند – النحويين – الجمع بين حرفي استفهام؛ لأن "الحرف لا يدخل على مثله في المعنى"[4]، كما أن "الاستفهام لا يدخل على الاستفهام"[5].

وبناء على ذلك فإذا ورد في كلام العرب ما ظاهره اجتماع حرفي استفهام، فإن النحاة أولوه إما على إخراج أحدهما من الاستفهام إلى باب آخر، أو القول بزيادة أحدهما، أو القول بأن الرواية غير صحيحة[1].

---

(1) الإيضاح العضدي /٢٩٠

(2) سورة المنافقون، آية /٦

(3) ينظر: مغني اللبيب /٤٠

(4) مغني اللبيب /٣٩٠

(5) شرح الأشموني /١١٠٢

ومما جاء من شواهد شعرية اجتمع فيها حرفا استفهام، قول الشاعر:

أبا مالك هل لمتني مذ حضضتني * على القتل أم هل لامني فيك لائم؟[٢]

فقوله (أم هل) دخلت فيه (أم) المنقطعة التي تدل على الاستفهام على (هل) وهي للاستفهام. وقد اختلفت كلمة النحويين حول تخريج ذلك على أقوال.

الأول: أنه يجوز دخول (أم) المنقطعة على (هل) وسائر أسماء الاستفهام على الأصح، ولا تدخل على الهمزة. وهو قول سيبويه[٣].

والثاني: منع دخول (أم) على (هل) وغيرها؛ لأنه جمع بين حرفي معنى، وما ورد من ذلك يحفظ. وهو قول الصفّار[٤].

والثالث: أن (أم) خرجت من الدلالة على الاستفهام إلى الدلالة على الإضراب، فجاءت بمعنى (بل)، ودلت على ما تدل عليه في ترك شيء إلى شيء[٥].

والرابع: أن (أم) جاءت بمعنى (أو) فتجردت من معنى الاستفهام، وصح دخولها على (هل). وهو مضمون كلام الأعلم الشنتمري.

وقد نظر لمجيء (أم) بمعنى (أو)، والعكس بقول الشاعر:

---

(١) ينظر: شرح الأشموني /١١٠٢، ومغني اللبيب /٣٩٠، وهمع الهوامع ١٧٢/٣

(٢) البيت من بحر الطويل، وهو للجحاف بن حكيم في: الدرر ١٠٧/٦، وبلا نسبة في: تحصيل عين الذهب ٤٨٦/١، وخزانة الأدب ٢٧٧/٨، ٢٨٠، ٣١٦، والنكت /٨٠١، وهمع الهوامع ١٧١/٣

(٣) ينظر: الكتاب ٤٨٦/١ (بولاق).

(٤) ينظر: همع الهوامع ١٧١/٣

(٥) ينظر: النكت /٨١٠

ألا ليت شعري هل تغيَّرت الرحى * رَحَى الحزن أو أضحت بِفَلْجٍ كما هِيَا[1]

قال الأعلم: "وينشد أم أضحت ... فأم في الموضعين منقطعة، ولو استعملت (أو) هنا لجاز ولا فرق بينهما لما تقدم من أن (أم) لجملتين، و(أو) لجملة واحدة"[2].

والذي يبدو لي أن (أم) في هذا البيت تجردت من معنى الاستفهام، وأضحت بمعنى (بل) تفيد ما تفيده (بل) في ترك شيء إلى شيء. وهو الأقرب للمعنى.

ومماجاء من شواهد شعرية اجتمع فيها حرفا استفهام، قول الشاعر:

أمْ هَلْ كبيرٌ بكى لم يقضِ عَبْرَتَهُ * إثْرَ الأحبة يومَ البينِ مشكُومُ[3]

فقوله (أم هل) دخلت (أم) المنقطعة التي تدل على الاستفهام على (هل) وهي للاستفهام، وهذا مكروه عند جمهور النحاة، بحجة أنه يكره دخول استفهام على استفهام.

وقد اختلفت كلمة النحاة في تقدير معنى (أم) على أقوال:

الأول: أنها جرّدت من معنى الاستفهام، ودلت على معنى (بل) وحدها مطلقًا. وعليه جماعة من البصريين[1].

---

(1) البيت من بحر الطويل، وهو لمالك بن الريب في: ديوانه /٤٦، والأزهية /١٢٧، والنكت /٨٠٢

(2) النكت /٨٠٢

(3) البيت من بحر البسيط. وهو لعلقمة الفحل في: ديوانه /٥٠، والأزهية /١٢٨، وبلا نسبة في: شرح المفصل ١٨/٤، ١٥٨/٨، والمقتضب ٣٩٠/٣، والنكت /٨٠٢، وهمع الهوامع ١٧٠/٣

والثاني: أنها جرّدت من معنى الاستفهام، ودلت على معنى الهمزة، و(بل) مطلقاً. وعليه بعض النحاة[٢].

والثالث: أنها جرّدت من معنى الاستفهام، ودلت على معنى (أو). وعليه الأعلم[٣].

والرابع: أنها جاءت زائدة دخولها كخروجها، لكونها وقعت أولاً[٤].

والذي يبدو لي أن (أم) هنا تجردت من الدلالة على الاستفهام، وخلصت للدلالة على معنى (بل) التي تفيد الإضراب على قول كثير من البصريين.

ومن الشواهد التي اجتمع فيها حرفا استفهام، وخرّج أحدهما من معنى الاستفهام إلى معنى آخر، قول الشاعر:

سائل فوارس يربوع لشدتها * أهل رأونا بسفح القاع ذي الأكم[٥]

حيث دخلت الهمزة على (هل) في قوله (أهل)، وهما حرفا استفهام إلا أن النحويين خرجوا (هل) من معنى الاستفهام إلى معنى آخر، لكنهم اختلفوا في التقدير؛ حيث ذهب سيبويه إلى أنها بمعنى (قد). ذكر ذلك في باب تبيان (أم) لم دخلت على حروف الاستفهام، ولم تدخل على الألف، فقال: "(هل) إنما

---

[١] ينظر: شرح ألفية ابن معطي لابن جمعة /٧٨٩، وهمع الهوامع ١٧/٣

[٢] ينظر: مغني اللبيب /٤٥

[٣] ينظر: النكت /٨٠٢

[٤] ينظر: أمالي ابن الشجري ١٠٨/٣

[٥] البيت من بحر البسيط. وهو لزيد الخيل في: ديوانه /١٥٥، والجنى الداني/ ٣٤٤، والتخمير ١٤١/٤، وشرح المفصل ١٥٢/٨. وبلا نسبة في: رصف المباني /٤٠٧، ومصابيح المغاني /٣٥٥، ومغني اللبيب /٣٨٩، وهمع الهوامع ٥٠٧/٢

تكون بمنزلة (قد)، ولكنهم تركوا الألف إذ كانت (هل) لا تقع إلا في الاستفهام"[1].

وقد نقل الزمخشري قول سيبويه السابق، وجعل منه الشاهد السابق، وشرحه صدر الأفاضل الخوارزمي، قائلاً "لما كانت (هل) لا تقع إلا بعد همزة الاستفهام جرت مجرى حرف الاستفهام فحذفت الهمزة"[2].

وقد أنكر ابن هشام نقل الزمخشري السابق عن سيبويه، حيث جعل الاستفهام المفهوم من (هل) إنما هو من همزة مقدرة معها، بحجة أنه لم ير هذا الكلام في كتاب سيبويه[3].

وعلى ما يبدو أن ابن هشام اطلع على كلام سيبويه عن (هل) في باب آخر، وهو باب عدة ما يكون عليه الكلم، ولم يطلع على كلامه في باب تبيان (أم) لم دخلت على حروف الاستفهام، ولم تدخل على الألف؛ لأن قوله في باب (عدة ما يكون عليه الكلام ...) يتمشى مع إنكار ابن هشام نقل الزمخشري عنه؛ حيث إنه قال – في هذا الباب – إن (هل) للاستفهام ولم يزد على ذلك، وهذا ما جعل ابن هشام ينكر مجيء (هل) بمعنى (قد) أصلاً. قال: "وقد عكس قوم ما قاله الزمخشري؛ فزعموا أن (هل) لا تأتي بمعنى (قد) أصلاً. وهذا هو الصواب عندي"[4].

ودلل ابن هشام على صحة زعمه، بأمرين. الأول: أن سيبويه لم يثبت أن (هل) تأتي بمعنى (قد)، وهو الذي شافه العرب، وفهم مقاصدهم.

---

[1] الكتاب ٤٩٢/١ (بولاق).

[2] التخمير ١٤١/٤

[3] مغني اللبيب /٣٨٩ – ٣٩٠

[4] مغني اللبيب /٣٨٩

والآخر: أن الرواية الصحيحة للبيت هي (أم هل) "و(أم) هذه منقطعة بمعنى (بل)، فلا دليل. وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيت شاذ، فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد"[1] وإذا احتمل ذلك – في رأي ابن هشام – فإنه لا تتعين مرادفة (هل)لـ(قد).

والذي يبدو لي أن (هل) فسرت بـ(قد) في قوله ﷻ: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ﴾[2] أي: قد أتى. وقد قال بهذا جماعة منهم: ابن عباس، والكسائي، والفراء، والمبرد[3].

ومن الشواهد الشعرية التي اجتمع فيها حرفا استفهام، وخرج النحاة أحدهما على الزيادة، قول الشاعر:

يا ليت شعري ولا منجا من الهَرَمِ * أمْ هل على العيش بعد الشَّيب من نَدَمِ[4]

حيث دخلت (أم) على (هل)، وهما حرفا استفهام. وقد خرج أبو زيد الأنصاري (أم) على الزيادة، منظرًا بين زيادتها في هذا البيت، وبين زيادتها في قوله ﷻ: ﴿أَفَلا تُبْصِرُونَ (٥١) أَمْ أَنَا خَيْرٌ﴾[5]، والتقدير: أفلا تبصرون أنا خير.

---

(١) مغني اللبيب /٣٩٠

(٢) سورة الإنسان، آية /١

(٣) ينظر: مصابيح المغاني /٣٥٥

(٤) البيت من بحر البسيط. وهو لساعدة بن جؤية، في: الأزهية /١٣١، وشرح الأشموني /١١٠٤، ومغني اللبيب /٤٨. وبلا نسبة في: همع الهوامع ١٧٢/٣

(٥) سورة الزخرف، آية /٥١

وعلى هذا القول جماعة من النحويين، منهم: ابن هشام[١]، والسيوطي[٢]، والأشموني[٣].

ويبدو لي أن القول بزيادة (أم) في البيت يضاف إلى المعنى الذي حصره النحاة لها، وهي أنها تأتي متصلة ومنقطعة، وهو قول يتمشى مع المعنى.

وإذا كان موقف جمهور النحاة من اجتماع حرفي استفهام، قد وُجِّه على إخراج أحدهما من معنى الاستفهام إلى معنى آخر، أو إنكار رواية البيت التي يكون فيها اجتماع حرفي استفهام، أو القول بالزيادة، فإن التبريزي علل لدخول حرف استفهام على مثله بأن (أم) دخلت على (هل) في المواضع التي دخلت فيها من أجل أن (هل) ضعفت في باب الاستفهام؛ فلما لم تقو عليه، دخلت عليها (أم). ذكر ذلك عند شرحه لقول عنترة:

هل غادر الشعراء من متردم * أم هل عرفت الدار بعد توهم؟[٤]

والذي يبدو أن قول التبريزي السابق في حاجة إلى ما يدعمه ويؤكده من أقوال النحاة، واستعمال العرب. ولذا فإن الأسد – من وجهة نظري – أن (هل) باقية على إفادتها للاستفهام، وأما (أم) فتجردت منه، وصارت بمعنى (بل).

٦- كراهة اجتماع حرفي تأكيد

---

[١] ينظر: مغني اللبيب /٤٨

[٢] ينظر: همع الهوامع ١٧٢/٣

[٣] ينظر: شرح الأشموني /١١٠٣

[٤] البيت من بحر الكامل، وهو في: شرح المعلقات السبع المذهبات /١٩٩، وشرح المفصل ١٥٣/٨

قد يحتاج المتكلم إلى توكيد كلامه، وتمكين معناه، فيلجأ إلى بعض الحروف التي تناسب غرضه. ومن هذه الحروف: إنّ، وأنّ، واللام، وقد، والنون، والحروف الزائدة التي هي: إنْ، وأنْ، وما، ولا، ومِنْ، والباء[1]. وقد أضاف الزمخشري إلى هذه الحروف (أمّا). قال ابن هشام: "ولم أر من أحكم شرحه غير الزمخشري، فإنه قال: فائدة (أمّا) في الكلام أن تعطيه فضل توكيد؛ تقول: زيد ذاهب، فإذا قصدت توكيد ذلك وأنه لا محالة ذاهب، وأنه بصدد الذهاب، وأنه منه عزيمة، قلت: أمّا زيد فذاهب. ولذلك قال سيبويه في تفسيره: مهما يكن فزيد ذاهب. وهذا التفسير مدل بفائدتين: بيان كونه مؤكدًا، وأنه في معنى الشرط ... "[2].

ومن الأصول التي اعتمد عليها النحاة في وضع قواعدهم أنه يكره الجمع بين حرفي التوكيد[3]، ولذا فإذا جاء في كلام العرب ما ظاهره اجتماع حرفي توكيد، فالنحاة استقبحوه.

ومما كرهه النحويون الجمع بين اللام، وإنّ؛ فاللام تأتي لتوكيد مضمون الجملة إذا كانت لام ابتداء، ولها موضعان. أحدهما: المبتدأ، نحو قوله ﷻ: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ﴾[4]. والآخر: بعد (إنّ)، ولها إذا جامعتها ثلاثة مداخل. الأول: دخولها على الاسم إن فصل بينه وبين (إنّ)، نحو: إن في

---

(1) ينظر: الأصول ٢٣٢/١، ومغني اللبيب /١٩٠، ٣٧٤

(2) مغني اللبيب /٥٩، والكشاف ٢٢٦/١

(3) ينظر: شرح عيون الإعراب للمجاشعي /٢١٧

(4) سورة الحشر، آية /١٣

الدار لزيدًا. والثاني: دخولها على الخبر، نحو: إن زيدًا لقائم. والثالث: على ما يتعلق بالخبر إذا تقدمه، نحو: إن زيدًا لطعامك آكل[1].

فإذا اجتمعت اللام مع (إنّ) "فقياسها أن تكون أولاً، وكذلك (إنّ) طالبة أيضًا بصدر الكلام، إلا أنّ تقدّم اللام أولى من تقدم (إنّ)؛ لأن (إنّ) عاملة، فإذا أوقعت اللام بعدها وجب أن تمنع اللام (إنّ) العمل، ولوجب لها التعليق، والحروف لا يكون فيها تعليق، فلذلك وجب أن تكون اللام أولاً، وتكون (إنّ) بعدها؛ فالقياس أن تقول: لإن زيدًا قائم ... فاستقبحوا الجمع بين حرفين مؤكدين، فأخروا اللام، ولم يؤخروا (إنّ)؛ لأنها عاملة، فلو أخروها لقدموا معمولها عليها، وهي غير متصرفة في نفسها، وما لا يتصرف في نفسه لا يتصرف في معموله، فوجب أن يقولوا: إنّ زيدًا لقائم، وكذا: إن في الدار لزيدًا؛ الأصل: لإن في الدار زيدًا، واستقبحوا الجمع بين حرفين مؤكدين على حسب ما ذكرته، فأخروا اللام إلى الاسم، فقالوا: إن في الدار لزيدًا"[2].

وهذا ما استقر عليه البصريون. أما الكوفيون فإنهم قالوا: إنما دخلت اللام؛ لأن هذا الكلام جواب من قال: ما زيد بقائم، فتقول أنت: إنّ زيدًا لقائم، فتجعل اللام بإزاء الباء، وإنّ بإزاء (ما)[3].

والذي يبدو لي أمران. الأول: أن النحاة بنوا قاعدتهم في منع دخول اللام على (إنّ)، بناء على ما استكرهه العرب من الجمع بين حرفين مؤكّدين.

والآخر: كراهة افتتاح الكلام بتوكيدين؛ لذا كان تأخير اللام دون (إنّ)[4].

---

(1) ينظر: المفصل /٣٧٨

(2) البسيط /٧٨١ - ٧٨٢

(3) ينظر: شرح ملحة الإعراب /٢٠٨، ومغني اللبيب /٢٥٤

(4) ينظر: البسيط /٧٨٢

وقد أجاز النحاة دخول (اللام) على (إنّ) إذا تغيّر لفظ (إنّ)، وجعلوه القياس. وقد استشهدوا على صحة ذلك بما ورد من شواهد شعرية. من ذلك قول الشاعر:

أبائنةٌ حُبِّي نَعَمْ وتُماضِرُ * لَهِنّا لمقضيٌّ علينا التَهَاجُرُ[1]

أراد: لأنّا لمقضي علينا؛ أبدلت الهمزة هاء، وهو جائز في لسان العرب، يقولون: هراق الماء، في أراق، كما يقولون: هما والله لقد كان كذا، يريدون (أما) والله لقد كان كذا. وقرأ بعضهم على ذلك قوله ﷻ: ﴿طه (١) مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَى﴾، قالوا: أراد: طأ الأرض بقدميك جميعًا؛ لأن النبي ﷺ كان يرفع إحدى رجليه في صلاته[2].

ومن أجل هذا الإبدال جاز دخول (اللام) على (إنّ) مع جواز تأكيد الخبر أو تجريده، كما تقول العرب: لهنّك لرجل صدق، ولهنّك رجل صدق.

ومثل ذلك قول الشاعر:

لَهِنّكِ من عَبْسِيّةٍ لَوَسيمةٌ * على هَنَواتٍ كاذب من يقولُها[3]

ومثله:

لَهِنِّي لأشقى الناس إن كنت غارمًا * لدومة بكرًا ضيَّعته الأراقمُ[4]

---

(١) البيت من بحر الكامل. وهو بلا نسبة في: خزانة الأدب ١٥/٢٣٥، ٣٤٠، ٣٤٤، وشرح الرضي ٦/١٢٢

(٢) ينظر: الممتع /٢٦٤ – ٢٦٥

(٣) البيت من بحر الطويل. وهو بلا نسبة في: خزانة الأدب ١٠/٣٤٠، ٣٤٤ – ٣٤٥، ٣٦٢، وهمع الهوامع ١/٤٤٩

(٤) البيت من بحر الطويل. وهو بلا نسبة في: خزانة الأدب ١٠/٣٣٦، وشرح الرضي ٦/١٢٣

ومثله:

ألا يا سنا بَرْقٍ على قُلَل الحِمَى * لَهِنّك من بَرْق عليَّ كريمُ[1]

وقد اختلف النحويون حول اللام الداخلة على (إنّ) التي تغير لفظها في الأبيات السابقة، على أقوال:

الأول: وهو قول ابن جني، وابن مالك أن هذه (اللام) هي لام الابتداء، وجاز دخولها على (إنّ) لتغير لفظها بالبدل إلى همزة، وقد جمع بينهما تنبيهًا على موضعها الأصلي[2].

والثاني: وهو قول سيبويه، وابن السراج أنها لام قسم مقدر، لا (لام) (إنّ)[3]. وضعف هذين القولين أبو حيان؛ للزوم الجمع بين أداتي تأكيد[4].

والثالث: وهو قول قطرب، والفراء، وأبي علي الفارسي، وصححه ابن عصفور الأصل: له إنّك؛ فهما كلمتان، ومعنى (له) والله، و(إنّ) جواب القسم، ثم حذفت الهمزة تخفيفًا[5]. وضعف هذا القول أبو حيان أيضًا بحجة

---

(1) البيت من بحر الطويل. وهو لمحمد بن سلمة في: لسان العرب (لهن). وبلا نسبة في: البسيط /٧٨٥، والجنى الداني /١٢٩، ورصف المباني /٤٤، ١٢١، ٢٣٣، وشرح الرضي ١٢٣/٦، وشرح المفصل ٦٣/٨، ٢٥/٩، ٤٢/١٠، والكافي /٨٧٤، ومغني اللبيب /٢٥٤، والمقرب ١٠٧/١.

(2) ينظر: الخصائص ٣١٤/١ - ٣١٥

(3) ينظر: شرح الرضي ٦/ ١٢٣

(4) ينظر: همع الهوامع ٤٥٠/١

(5) ينظر: المقرب ١٠٧/١، وهمع الهوامع ٤٤٩/١ - ٤٥٠

أن فيه أربعة شذوذات: حذف حرف القسم، وإبقاء الجر من غيرعوض، وحذف (أل) والألف بعد (اللام) من الله، والهمزة من (إنّ)[1].

والذي يبدو لي من الأقوال السابقة، أن القول الثالث هو الأسدّ؛ لأنه يقال: لهنَّك قائم بلا تعجب. قاله الرضي[2].

المحور الثاني: كراهة اجتماع حرفين متضادين في المعنى أو الاستعمال

كما كره النحاة – بناء على ما استقر لديهم من استعمال العرب – اجتماع حرفين لاتفاقهما في المعنى، فإنهم كرهوا – أيضًا – اجتماعهما لتضادهما في المعنى أو الاستعمال، وتوضيح ذلك "أن السين وسوف يخلِّصان للاستقبال، واللام تخلِّص للحال – في الأكثر – ولا يجمع بين حرفين متضادين في الأصل، وإن كانت اللام قد تدخل على المستقبل[3].

وقد بنى النحاة على قاعدة عدم الجمع بين حرفين متضادين في المعنى أو الاستعمال معظم قواعدهم. غير أنهم وجدوا – في بعض الأحيان – ما ظاهره جواز اجتماعهما في بعض الشواهد الشعرية، فأولوا ما ورد على ذلك حتى تسلم هذه القاعدة.

---

(1) ينظر: همع الهوامع ٤٥٠/١

(2) ينظر: شرح الرضي ١٢٤/٦

(3) الكافي /٨٧٦

ومن المسائل التي تناولوها تحت هذه القاعدة، ما يأتي:

١- كراهة اجتماع (اللام) و(أنّ)

كره النحاة الجمع بين (اللام) و(أنّ) لما بينهما من تضاد. وقد أوضح ابن أبي الربيع علة كراهة الجمع بينهما، بقوله: "وأما (أنّ) المفتوحة، فلا تدخل معها اللام؛ لأن المفتوحة إنما تقع في مواقع المفردات، والجمل المشبهة بالمفردات؛ فمثال المفردات، قولك: أعجبني أنك جالس، وعجبت من أنك قائم، التقدير – بلا شك – عجبت من قيامك؛ لأن حروف الجر لا تدخل إلا على المفردات. ومثال وقوعها موقع ما أجري مجرى المفرد، قولهم: ظننت أنّ زيدًا قائم؛ لو أسقطت (أنّ) هنا، لقلت: ظننت زيدًا قائمًا، بنصب زيد وقائم، وإن كانا في الأصل مبتدأ وخبر؛ لأنهما شبها بالمفعولين في (أعطيت)، فشبه: ظننت زيدًا قائمًا، بقولهم: أعطيت زيدًا درهمًا. فإذا صح أن (أنّ) المفتوحة لا تقع إلا في مواقع المفردات، أو ما أجري مجرى المفردات تبين لك أن(لام) الابتداء تضاد (أنّ)؛ لأن (لام) الابتداء طالبة بالجمل، وإذا دخلت على الجملة علقت ما قبلها، فلم يعمل فيما بعدها على التشبيه بـــ أعطيت، و(أنّ) طالبة بعمل ما قبلها في موضعها، فقد تناقضا"[١].

هذا ما عليه جمهور النحاة، ونسب ابن هشام للمبرد القول بدخول (اللام) على خبر (أنّ) المفتوحة الهمزة قياسًا[٢]، كما في قراءة سعيد بن جبير ﴿إِلا أَنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾[٣]. بفتح الهمزة.

---

[١] البسيط / ٧٨٦

[٢] ينظر: مغني اللبيب / ٢٥٧

[٣] سورة الفرقان، آية / ٢٠، والقراءة في شرح الأشموني / ٤٣٠

والحق فإن المبرد يميل إلى مذهب جمهور النحاة؛ حيث إنه يرى أن (اللام) إذا دخلت على (إن) فإنها توجب كسرها[1].

غير أنه ورد في بعض الشواهد الشعرية ما يثبت دخول (اللام) على خبر (أنّ)، كما في قول الراجز:

ألم تكن حلفتَ بالله العليِّ * أنَّ مطاياك لَمِنْ خير المَطِيِّ[2]

بيد أن جمهور النحاة خرجوا هذا البيت على الشذوذ، أو الزيادة[3]. ويبدوا أن الحق مع جمهور النحاة في عدم الجمع بين (اللام) و(أنّ) المفتوحة الهمزة؛ لما بينهما من التنافر والتضاد؛ حيث إن (اللام) طالبة الجمل، و(أنّ) لا تدخل إلا في مواضع المفردات أو ما جرى مجراها؛ ولذلك فهي تؤول مع معموليها – دائمًا – بمصدر يقع في مواقع الأسماء المفردة.

٢- كراهة اجتماع (اللام) و(لكنّ)

كره البصريون دخول (اللام) في خبر (لكنّ)؛ لأن (لكنّ) لا تصلح أن تكون جوابًا للقسم؛ فلا يجوز: والله لكنّ زيدًا قائم؛ لأنها للاستدراك، ومردودة على كلام متقدم، فهي بعض الكلام.

وأما (اللام) فلا تدخل إلا على الجملة الصالحة لأن تكون جوابًا للقسم "والقسم إنما يدخل على الجملة كلها المخبر بها"[4].

---

(١) ينظر: المقتضب ٢/ ٣٤٤

(٢) الرجز ورد غير منسوب في: همع الهوامع ١/ ٤٤٦

(٣) ينظر: همع الهوامع ١/٤٤٦

(٤) البسيط /٧٨٤، وينظر: الكافي /٨٧١ – ٨٧٢

أي أن سبب كراهة البصريين لدخول (اللام) في خبر (لكنّ) التضاد الواضح بينهما؛ فلكنّ موضوعة لمخالفة ما بعدها لما قبلها، فلا تعلق بما قبلها، وأما (اللام) فإنها تقطع التعلق.

في حين أجاز الكوفيون دخول (اللام) في خبر (لكنّ) قياسًا، واستشهدوا على ذلك بقول الشاعر:

يَلُومُونني في حُبِّ ليلى عواذلي * ولكنَّني من حُبِّها لَعَمِيدُ[1]

ثم قالوا: "لأنها لا تغير معنى الابتداء"[2].. ورد البصريون قولهم، فقالوا: "كان حق اللام ألا تجامع (إنّ) المكسورة أيضًا؛ لأنها تسقط بسببها عن مرتبتها من التصدر، لكن جازت مجامعتها لها، لشدة تناسبهما، بكونهما بمعنى واحد، فاغتفر لذلك سقوطها عن مرتبتها، بخلاف (لكنّ) فإنه لا تناسبها معنى، فلم يغتفر معها سقوطها عن مرتبتها"[3].

وأما البيت الذي استشهد به الكوفيون، فقد عده البصريون شاذًا، أو أن اللام هي لام الابتداء، ولكنّ، أصلها: لكن إنّ؛ فحذفت همزة (إنّ) للتخفيف، ونون (لكنّ) لثقل اجتماع الأمثال[4]. في حين جعل ابن هشام هذه اللام زائدة[5]، وتبعه ابن نور الدين[1].

---

(1) البيت من بحر الطويل. وهو بلا نسبة في: البسيط /٧٨٤، والجنى الداني /١٣٢، ٦١٨، ورصف المباني /٢٣٥، ٢٧٩، وشرح ألفية ابن معطي /٩١٢، وشرح الرضي ١٢٤/٦، ومصابيح المغاني /٢٦٧، والمفصل /٣٧٨، وهمع الهوامع ٤٤٦/١

(2) شرح الرضي ١٢٤/٦

(3) السابق ١٢٥/٦

(4) ينظر: شرح الرضي ١٢٥/٦، ومغني اللبيب /٢٥٧

(5) ينظر: مغني اللبيب /٢٥٦

ويبدو أن كلام البصريين له وجاهته في أن (لكنّ) أصلها: لكن إنّ، ثم حذفت همزة (إنّ)، ونون (لكن)، وكأنَّ الكلام على تقدير فصل (لكنْ) من (أنْ)، وذلك قياسًا على قوله ﷻ: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾[٢]؛ فالأصل: لكن أنا. قال صدر الأفاضل: "(أنا) ضمير المتكلم، والاسم الهمزة والنون، فأما الألف فإنما تلحقها في الوقف، كما تلحق الهاء في (مسلمونه)، وكما أن (الهاء) التي تلحق للوقف إذا اتصلت الكلمة التي هي فيها بشيء، سقطت.كذلك هذه الألف"[٣].

٣- كراهة اجتماع (اللام) و(ما) النافية

مما تختص به (ما) النافية - سواء أكانت نافية للجملة الفعلية أم للجملة الاسمية، وسواء أكانت عاملة عمل ليس أم غير عاملة - الصدارة؛ فلا يتقدم عليها شيء من جملتها.

ويبدو أن هذه الصدارة جاءتها من تماثل لفظها، ولفظ (ما) الموصولة، و(ما) الشرطية، فهما لا يتقدم عليهما شيء من جملتيهما[٤]. ومعلوم - لدى علماء النحو - أن (لام) الابتداء محلها الصدر هي الأخرى، فتضادا.

ومع هذا التضاد، فقد وجد في الشواهد الشعرية ما ظاهره دخول (اللام) في خبر (ما)، كما في قول الشاعر:

أمسى أبان ذليلاً بعد عِزَّته * وما أبَانُ لَمِنْ أعْلاجِ سُودَانِ[١]

---

[١] ينظر: مصابيح المغاني /٢٦٧

[٢] سورة الكهف، آية /٣٨

[٣] التخمير ٤٦/٤

[٤] ينظر: مغني اللبيب /٣٥١

وقد اختلفت كلمة النحويين في (اللام) في قوله (لمن) على أقوال:

الأول: وهو قول الكوفيين أن اللام للاستثناء بمعنى (إلا).

والثاني: أن (ما) استفهامية، وتم الكلام عند (أبان) ثم ابتدأ، فقال: لمن أعلاج، بتقدير: لهو من أعلاج.

والثالث: أن اللام زائدة في خبر (ما) النافية.

والرابع: أن دخول اللام في خبر (ما) من الشذوذ[٢].

وكل هذه الأقوال لمنع اجتماع (اللام) و(ما) النافية، للتضاد الحادث بينهما في الموقع؛ لأن كلاً منهما يطلب الصدر.

ويبدو أن القول الأول هو الأسدّ؛ لكونه مناسبًا للمقام؛ فالمقام مقام ذم، يتناسب معه أن (اللام) للاستثناء بمعنى (إلاّ).

٤- كراهة اجتماع (اللام) و(لا) النافية

نص كثير من النحاة المتأخرين على أن (لا) موضوعة لنفي المستقبل[٣].. وقد اعتمدوا – في قولهم هذا – على ما قاله سيبويه "وإذا قال: هو يفعل، ولم

---

(١) البيت من بحر البسيط. وهو بلا نسبة في: شرح الأشموني /٤٣٣، ومغني اللبيب /٢٥٦، وهمع الهوامع ٤٤٨/١

(٢) تنظر هذه الأقوال مفصلة في: حاشية الصبان/ ٤٣٤، ومغني اللبيب /٢٥٧، وهمع الهوامع ٤٤٨/١

(٣) ينظر: الجنى الداني /٢٩٦، وشرح المفصل ١٨/٨

يكن الفعل واقعًا، فنفيه: لا يفعل. وإذا قال: ليفعلن، فنفيه: لا يفعل، كأنه قال: والله ليفعلن، فقلت: والله لا يفعل"[1].

في حين ذهب الأخفش، والمبرد – وتبعهما ابن مالك – إلى أن ذلك ليس بلازم، بل قد يكون المنفي بها للحال أيضًا[2].

والحق فإن سيبويه نص على أنّ (لا) تأتي لنفي الحال والاستقبال معًا، غير أن ما اعتمد عليه النحاة المتأخرون من كلام سيبويه كان مبتورًا، ونص كلامه: "إذا قال: فعل، فإن نفيه: لم يفعل، وإذا قال: قد فعل، فإن نفيه: لمَا يفعل، وإذا قال: لقد فعل، فإن نفيه: ما فعل؛ لأنه كأنه قال: والله لقد فعل، فقال: والله ما فعل، وإذا قال: هو يفعلُ، أي في حال فعل، فإن نفيه: ما يفعلُ، وإذا قال: هو يفعلَ: ولم يكن الفعل واقعًا، فنفيه: لا يفعلُ، وإذا قال: ليفعلنّ، فنفيه: لا يفعلْ، كأنه قال: والله ليفعلن. فقلت: والله لا يفعلُ. وإذا قال: سوف يفعل، فإن نفيه: لن يفعل"[3].

فنص سيبويه السابق ينطق بأن (لا) تأتي لنفي الحال والاستقبال، إلا أنها تكون في الأكثر لنفي الاستقبال.

ويبدو لي أن (لا) تأتي لنفي الحال، كما أنها تأتي كثيرًا لنفي الاستقبال ويكثر استعمالها مع المضارع الدال على صفة دائمة في صاحبها تستمر في الحال والمستقبل، نحو قوله ﷻ: ﴿لا يَضِلُّ رَبِّي وَلا يَنْسَى﴾[4].

---

(1) الكتاب ١١٧/٣

(2) ينظر: الجنى الداني /٢٩٦

(3) الكتاب ١١٧/٣

(4) سورة طه، آية /٥٢

كما أن (لا) تأتي لتفيد دوام النفي وطوله، وهي أوسع أدوات النفي استعمالاً؛ لأنها تدخل على الأسماء والأفعال، وتأتي في صدر الجملة وحشوها، وينفى بها المفردات والجمل[1].

وأما (لام) الابتداء، فإنها تفيد الثبوت، والثبوت ضد النفي، لذلك كرهت العرب الجمع بينهما، ومنعه النحويون في تركيب واحد[2].

ومع كراهة اجتماعهما، إلا أنه ورد في الشعر ما ظاهره الجواز، كما في قول الشاعر:

وَأَعْلَمُ أنَّ تسليمًا وتركًا * للاَ متشابهانِ ولا سَوَاءُ[3]

قال ابن جني: "فإنما أدخل (اللام) – وهي للإيجاب – على (لا) – وهي للنفي – من قبل أنه شبهها بغير، كأنه قال: لغير متشابهين"[4].

والمعنى – على ذلك – أن التسليم على الناس وتركه ليسا متساويين، ولا قريبين من السواء، وكان حقه أن يقول: للا سواء، ولا متشابهان، ولكنه قدم وأخر من أجل الضرورة الشعرية[5].

في حين وصف نحاة آخرون دخول (اللام) على الخبر المنفي بـ(لا) بأنه شاذ، أو نادر[1].

---

[1] ينظر: بدائع الفوائد، لابن قيم ١٣٧/١

[2] ينظر: شرح التصريح ٢٢٢/١

[3] البيت من بحر الوافر. وهو لأبي حزام العكلي في: سر صناعة الإعراب / ٣٧٧، وشرح التصريح ٢٢٢/١، وشرح الأشموني / ٤٣٤، وشرح الألفية للشارح الأندلسي ٣٧/٢، وشرح الرضي ١٢٠/٦، وهمع الهوامع ٤٤٦/١

[4] سر صناعة الإعراب /٣٧٧

[5] ينظر: شرح التصريح ٢٢٢/١

ويبدو لي أن قول ابن جني هو الأسدّ؛ لأن وصف اجتماع الحرفين بالنادر، أو الشاذ يبقى على أن اللام تكون للابتداء، وهي للإثبات دخلت على (لا) وهي للنفي. وهذا مخالف للقاعدة التي تقول: "ولا يجمع بين حرفين متضادين في الأصل"[٢]. أما قول ابن جني فهو يجعل (اللام) داخلة على الاسم، وليس الحرف، وهو جائز.

٥- كراهة اجتماع (مِنْ) الجارة مع (أل) في اسم التفضيل

لا يخلو اسم التفضيل من أحد ثلاثة أحوال. **الأول:** أن يكون مجردًا من (أل) والإضافة؛ وهنا يجب أن يكون مفردًا مذكرًا، ويؤتى بعده بالمفضل عليه مجرورًا بـــ(من)، نحو: زيد أفضل من عمرو.

والثاني: أن يكون مضافًا، وله حالتان. أ- أن يضاف إلى معرفة، وحينئذ تجوز المطابقة بين اسم التفضيل والمفضل، كما يجوز عدم المطابقة بينهما، نحو: العُمران أعدلا الأمراء. ويجوز: العمران أعدل الأمراء.

ب- أن يضاف إلى نكرة، وهنا يكون اسم التفضيل للمفضل مفردًا مذكرًا، ويطابق المضاف إليه المفضل، نحو: الزيدان أكرم رجلين.

والثالث: أن يكون معرفًا بـــ(أل)، وعندئذ يجب مطابقة اسم التفضيل للمفضل في الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، نحو: زيد هو الأفضل[٣].

---

[١] ينظر: شرح الأشموني /٤٣٤، وشرح الرضي ١٢٠/٦، والعيني /٤٣٤

[٢] الكافي /٨٧٦

[٣] ينظر: شرح ابن عقيل ١٦٥/٢

ويفهم من كلام النحاة أن اسم التفضيل إذا كان بـــ(أل) أو مضافًا، فإنه لا تصحبه (من) الجارة، فلا يجوز: زيد الأفضل من عمرو، ولا زيد أفضل الناس من عمرو. ولذلك قال ابن مالك:

وأفعل التفضيل صله أبدا * تقديرًا، أو لفظًا بمن إن جردا[1]

ومعنى هذا أن اسم التفضيل "تعتوره حالتان متضادتان: لزوم التنكير عند مصاحبة (من)، ولزوم التعريف عند مفارقتها، فلا يقال: زيد الأفضل من عمرو..."[2].

وهذه القاعدة من القواعد التي اعتمدها النحاة؛ فعندهم لا يجوز دخول (أل) على نحو: "خير منك"، ونحوه؛ لأن (أل) تعاقب (من)، فلا تجامعها[3].

والذي يفهم من كلام النحاة أيضًا أن (من) المذكورة هذه، هي الداخلة على المفضل عليه. أما غيرها فلا يمتنع الجمع بينها وبين (أل)، أو الإضافة، كقول الشاعر:

فهم الأقربون من كل خير * وهم الأبعدون من كل ذم[4]

وكقول القائل: أقرب الناس مني[5].

ووجه **كراهة** الجمع بين (مِنْ) الجارة، و(أل) في اسم التفضيل، يوضحه ابن جني، بقوله: "ومن ذلك امتناعهم من إلحاق (من) بـــ(أفعل) إذا عرّفته باللام، نحو: الأحسن منه، والأطول منه؛ وذلك أنّ (من) – لعمري – تكسب

---

(١) ألفية ابن مالك بشرح ابن عقيل ١٦٥/٢

(٢) المفصل /٢٨٩

(٣) ينظر: شرح المفصل ١١٢/٣

(٤) البيت من بحر الخفيف. وهو غير منسوب في: حاشية الصبان /١٠١٤

(٥) ينظر: حاشية الصبان /١٠١٤

ما يتصل به من (أفعل) هذا تخصيصًا ما، ألا تراك لو قلت: دخلت البصرة، فرأيت أفضل من ابن سيرين، لم يسبق الوهم إلا إلى الحسن - رضي الله عنه - فبمن ما صحت لك هذه الفائدة. وإذا قلت: الأحسن، أو الأفضل، أو نحو ذلك، فقد استوعبت اللام من التعريف أكثر مما تفيده (من) من حصتها من التخصيص، فكرهوا أن يتراجعا بعدما حكموا به من قوة التعريف إلى الاعتراف بضعفه، إذا هم أتبعوه (من)..."[1]

فابن جني أوضح في هذا النص علة كراهة الجمع بين (من) الجارة و(أل) في اسم التفضيل؛ لأن (من) مع اسم التفضيل تفيد التخصيص، وكذا (أل) إذا دخلت عليه، لكنها تستوعب من التعريف أكثر مما تفيده (من) من التخصيص، لذا فإنه لا يصح أن يجمع بينهما من التضاد الناشئ من قوة التعريف إذا دخلت (أل) على اسم التفضيل، فإذا لحقت به (من) بعد ذلك دلت على ضعفه.

وقد علل ابن جمعة الموصلي بتعليل آخر، لكراهة الجمع بينهما؛ حيث ذكر أن "أفعل التفضيل لا يستعمل إلا مقرونًا بـ(من)، أو معروفًا بـ(اللام)، أو مضافًا. وإنما لزمه في الاستعمال أحد هذه الأمور الثلاثة ... لأن المقصود بوصفه وهو الزيادة على المفضل لا يتأتى إلا بأحدهما إما بمن، والإضافة فظاهر؛ لأن المفضل عليه مذكور معهما. وأما (اللام) فلأنها تفيد تعريف المعهود على صفة الزيادة فتدخل عليه في المعهود به...ولا يجوز اجتماع اثنين منها، بل يلزم إما التنكير مع (من) أو التعريف إما بـ(اللام)، أو الإضافة"[2].

---

[1] الخصائص ٣/٢٣٣ - ٢٣٤

[2] شرح ألفية ابن معطي /١٠٠٥ - ١٠٠٦

فالتفضيل عند ابن جمعة لا يحصل إلا بواحد من الثلاثة إذا كان بـ(أل)، أو بالإضافة، أوبـ(من)، فإذا وجد أيّ من هذه الثلاثة، فإنه يكفي لتأدية الغرض من التفضيل.

وقد سبق ابن جمعة للقول بذلك الرضي، حيث ذهب إلى أنه "لم يجتمع من الثلاثة المذكورة شيئان؛ لأن كل واحد منها يغني عن الآخر في إفادة ذكر المفضول... ولا فائدة في ذكر واحد منهما إلا ذاك، فكان ذكر الآخر – إذا ذكر أحدهما – لغوًا"[1].

وإذا كان موقف جمهور النحاة كراهة الجمع بين (من) و(أل) في اسم التفضيل، فإن هناك من النحويين من أجاز الجمع بينهما، تمسكًا بقول الشاعر:

ولستُ بالأكثر منْهُمْ حَصَى * وإنَّما العِزَّةُ للكاثِرِ[2]

وقد نسب جواز ذلك إلى الجاحظ. قال ابن هشام: "ومن ذلك قول الجاحظ في بيت الأعشى... إنه يبطل قول النحويين لا تجتمع (أل) و(من) في اسم التفضيل، فجعل كلا من (أل) و(من) معتدًا به، جاريًا على ظاهره"[3].

أما النحويون الذين كرهوا الجمع بينهما، فذكروا في هذا البيت عدة أوجه تبعد عن القول بجواز الجمع، وهي:

---

[1] شرح الرضي ٤/٤٣٧

[2] البيت من بحر السريع. وهو للأعشى في: ديوانه /١٩٣، وشرح الأشموني /١٠١٥، وشرح ألفية ابن معطي لابن جمعة /١٠٠٦، وشرح التصريح ٢/١٠٤، وشرح الرضي ٤/٤٣٧، ومغني اللبيب /٦٣٣

[3] مغني اللبيب /٦٣٢ – ٦٣٣

الأول: أن (من) في البيت ليست للتفضيل، وإنما هي تبعيضية. قال الزمخشري بعد أن أنشد هذا البيت: "ليست (من) فيه بالتي نحن بصددها، وهي نحو (من) في قولك: أنت منهم الفارس الشجاع، أي: من بينهم"[1].

والثاني: أن (من) ليست للتفضيل، وإنما هي بمعنى (في) أي: فيهم.

والثالث: أن (من) ليست متعلقة بـ(الأكثر) المعرف بـ(أل)، وإنما هي متعلقة بـ(أكثر) نكرة حال كونه محذوفًا مبدلاً من أكثر المذكور بدل نكرة من معرفة. والأصل: بالأكثر أكثر منهم.

والرابع: أن (من) متعلقة بـ(ليس)، لما فيه من معنى الفعل، وهو النفي. قال ابن هشام: "وقول بعضهم إنها متعلقة بـ(ليس) قد يُردّ بأنها لا تدل على الحدث عند من

قال في أخواتها أنها تدل عليه، ولأن فيه فصلاً بين (أفعل) وتمييزه بالأجنبي"[2].

والخامس: أن (أل) زائدة في الأكثر. غير أنه يمكن أن يجاب عن الفصل بأنه اغتفر من أجل الضرورة الشعرية..

والسادس: أن (أل) زائدة في الأكثر فلا يكون لها تأثير[3]، كما لم تؤثر في منع الإضافة، في قول الشاعر:

تُولى الضَّجِيعَ إذا تَنَبَّه مَوْهِنًا * كالأُقْحُوانِ الرَّشَاشِ المُسْتَقِي[1]

---

[1] المفصل /٢٩٤

[2] مغني اللبيب /٦٣٣

[3] تنظر هذه الأوجه مفصلة في: شرح الأشموني /١٠١٤ – ١٠١٥، وشرح ألفية ابن مالك للشارح الأندلسي ٢٠٨/٣ – ٢٠٩، وشرح ألفية ابن معطي /٦٣٣، وشرح التصريح ١٠٤/٢، وشرح الرضي ٤٣٧/٤ – ٤٣٨، ومغني اللبيب /٦٣٣، والمفصل /٢٩٤

تقديره: من رشاش المستقى[٢].

وإذا حكم بزيادة (أل) فإن (من) تكون تفضيلية؛ لأنه ليس هناك مانع من جعلها تفضيلية، كما في قول الشاعر:

ورثتُ مهلهلاً والخيرَ منه * زهيرًا، نِعْمَ ذخرُ الذاخرينا[٣]

فـ(أل) في قوله: الخير، جاءت زائدة، و(من) فيه جاءت تفضيلية. قال الرضي: "ويجوز في البيتين – على ما قيل – أن يقدر (أفعل) آخر عاريًا من (اللام) يتعلق به (من)، أي: لست بالأكثر، أكثر منهم حصى، والخير خيرًا منه"[٤].

والذي يبدو لي أن (أل) في البيت تحمل على الزيادة، وقد جيء بها من أجل الضرورة الشعرية. وإذا حملت (أل) على الزيادة، فمن الجائز دخول (من) التفضيلية؛ لأنها بذلك تكون مجتمعة مع نكرة على القياس.

٦- كراهة اجتماع (لم) و(نون) التوكيد

تختص (لم) بأنها تدخل على الفعل المضارع، فتقلب معناه إلى الماضي، ولذلك قال عنها النحاة إنها حرف نفي وجزم وقلب[٥].

---

(١) البيت من بحر الكامل. وهو للقطامي، في: ديوانه /٣٦، وحاشية يس ٢٤/٢، وشرح ألفية ابن مالك للأندلسي ٢٠٩/٣

(٢) ينظر: شرح ألفية ابن مالك للشارح الأندلسي ٢٠٩/٣

(٣) البيت من بحر الوافر. وهو لعمرو بن كلثوم في: ديوانه /٨١، وخزانة الأدب ٢٦١/٨، وشرح الرضي ٤٣٨/٤

(٤) شرح الرضي ٤٣٨/٤

(٥) ينظر: مغني اللبيب /٣٠٧

والمنفي بـــ(لم) يحتمل الاتصال بالحال أيضًا، نحو قوله ﷻ: ﴿وَلَمْ أَكُنْ بِدُعَائِكَ رَبِّ شَقِيًّا﴾[1] كما يحتمل الانقطاع في الماضي، نحو قوله ﷻ: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَذْكُورًا﴾[2].

لكن (لم) ترد لنفي الفعل في المستقبل إذا سبقت بأداة شرط، ووقعت في الشرط أوفي جوابه، نحو قوله ﷻ: ﴿فَلَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ عَلَى آثَارِهِمْ إِنْ لَمْ يُؤْمِنُوا بِهَذَا الْحَدِيثِ أَسَفًا﴾[3].

وأما (نون) التوكيد فتلحق الفعل الأمر، والفعل المضارع الدال على الاستقبال، وهي خفيفة وثقيلة. وقد اجتمعتا في قوله ﷻ: ﴿لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ﴾[4]. والتوكيد بالثقيلة أبلغ، كما قال الخليل[5].

قال ابن يعيش: "اعلم أن هاتين النونين الشديدة والخفيفة من حروف المعاني، والمراد بها التأكيد، ولا تدخلان إلا على الأفعال المستقبلية خاصة"[6].

فـــ(لم) – على ما سبق – تدخل على الفعل المضارع فتقلب زمنه إلى الماضي، ونون التوكيد بنوعيها "لا يؤكد بها إلا الفعل المستقبل الذي فيه معنى الطلب، وذلك ما كان قسمًا، أو أمرًا، أو نهيًا، أو استفهامًا، أو عرضًا،

---

(1) سورة مريم، آية /٣

(2) سورة الإنسان، آية /١

(3) سورة الكهف، آية /٦

(4) سورة يوسف، آية /٣٢

(5) ينظر: مغني اللبيب /٣٧٤

(6) شرح المفصل ٣٧/٩

أو تمنيًا، كقولك: بالله لأفعلن ... ولا يؤكد بها الماضي ولا الحال، ولا ما ليس فيه معنى الطلب"[1].

ومن أجل التضاد في المعنى بين (لم)، ونوني التوكيد، فإنه يكره توكيد الفعل المضارع المنفي بـــ(لم) بإحدى النونين عند كثير من النحويين إلا لضرورة[2].

ومن أجل أن الفعل يأتي بعد (لم) دالاً على الماضي في المعنى – كالواقع بعد ربما – ويأتي مع النونين دالاً على الاستقبال، فإن النحاة كرهوا تأكيد المضارع المنفي بـــ(لم)، وعليه فإنه لا يجوز الجمع بينهما.

غير أنه ورد في بعض الشواهد الشعرية ما ظاهره اجتماعهما معًا، كقول الراجز:

يَحْسبُه الجاهلُ ما لم يَعْلَمَا * شيخًا على كرسيِّه مُعَمَّمَا[3]

فقوله: "ما لم يعلما" أكد الفعل فيه بنون التوكيد التي أبدلت ألفًا للوقف بعد (لم) الجازمة.

وقد خرّج النحاة توكيد الفعل المضارع المنفي بـــ(لم) في البيت السابق عدة تخريجات:

الأول: أن توكيد الفعل المضارع المنفي بـــ(لم) لا يجوز إلا في الضرورة الشعرية؛ لأن (لم) تشبه (لا) الناهية من جهة الجزم. قال سيبويه: "شبهه

---

[1] المفصل /٤٣١

[2] ينظر: شرح الأشموني /١٢٦٦

[3] الرجز لأبي حيان الفقعسي في: شرح التصريح ٢/٢٠٥، وبلا نسبة في: شرح الأشموني /١٢٦٦، وشرح الألفية للشارح الأندلسي ٤/٧٢، وشرح الرضي ٦/٢٦٥، ورصف المباني /٣٣، ٣٣٥

بالجزاء، حيث كان مجزومًا، وكان غير واجب، وهذا لا يجوز إلا في اضطرار"[١]. وتبعه في القول بذلك أيضًا الشيخ خالد الأزهري[٢].

والثاني: أن توكيد الفعل المضارع المنفي بـــ(لم) في البيت موقوف على السماع. وعليه المالقي[٣].

والثالث: أنه نادر. وعليه العيني[٤].

والرابع: أنه قليل. وعليه معظم النحويين، غير أن الصبان وصف "القلة بالنسبة إلى التوكيد بعد (لم) بمعنى الندور"[٥].

والذي يبدو لي أن الجمع بين (لم) ونون التوكيد في الفعل المؤكد بها بابه الشذوذ أو الضرورة، لما بينهما من تضاد.

٧- كراهة اجتماع (ما) الزائدة، و(نون) التوكيد

يعد الحرف زائدًا عندما لا يُحدث في التركيب معنى خاصًا لم يكن قبل دخوله. وجملة الأحرف التي تقع زائدة في الكلام ستة أحرف، وهي: إنْ، وأنْ، وما، ولا، ومِنْ، والباء. وإنما تزاد هذه الأحرف لضرب من التوكيد. قال سيبويه عن زيادة (ما) في قوله ﷻ: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾[٦]: "وهي

---

[١] الكتاب ٥١٦/٣

[٢] ينظر: شرح التصريح ٢٠٥/٢

[٣] ينظر: رصف المباني /٣٣٥

[٤] ينظر: العيني /١٢٦٦

[٥] حاشية الصبان /١٢٦٦

[٦] سورة النساء، آية /١٥٥

لغوّ في أنها لم تحدث – إذا جاءت – شيئًا لم يكن قبل أن تجيء من العمل، وهي توكيد للكلام"[1].

وقد حدد النحاة مواضع زيادة هذه الحروف في الكلام. وتحدثوا عن زيادة (ما) بأنها تكون كذلك، وهي نوعان: كافة، وغير كافة.

وأما الكافة فثلاثة أنواع. أحدها: الكافة عن عمل الرفع، وتتصل بثلاثة أفعال، وهي: قل، وكثر، وطال.

والثاني: الكافة عن عمل النصب، والرفع، وهي المتصلة بـ(إنّ) وأخواتها.

والثالث: الكافة عن عمل الجر، وتتصل بأحرف وظروف؛ فالأحرف، نحو: رُبَّ، والكاف، والباء، ومِنْ. والظروف، نحو: بعد، وبين، وحيث، وإذ.

أما (ما) الزائدة غير الكافة، فنوعان: عوض، وغير عوض[2].

وقد جعل معظم النحاة توكيد الفعل بعد (ما) الزائدة غير المسبوقة بـ(إنْ) الشرطية شاذًا، أو للضرورة الشعرية[3]، وسبب ذلك أنها "على معنى النفي"[4].

وإذا كانت (ما) على معنى النفي، ونون التوكيد على معنى الإثبات، فمعناهما متضاد، ومن أجل ذلك كره النحاة توكيد الفعل بالنون بعد (ما) الزائدة.

---

(1) الكتاب ٤/٢٢١

(2) ينظر تفصيل ذلك في: مغني اللبيب /٣٣٩ – ٣٤٨

(3) ينظر: همع الهوامع ٢/٥١٢

(4) شرح التصريح ٢/٢٠٥

ومع كراهة الجمع بين (ما) الزائدة، ونون التوكيد إلاّ أنه ورد في الشواهد الشعرية ما ظاهره اجتماعهما؛ حيث أكد الفعل المضارع بالنون بعد (ما) الزائدة غير المسبوقة بـــ(إنْ) الشرطية، كقول الشاعر:

إذا مات منهم ميت سُرِق ابنُه * ومِنْ عَضَةٍ ما يَنْبُتَنَّ شكيرُها[1]

ومثله قول الآخر:

قليلاً به ما يحمدنك وارثٌ * إذا نال مما كنت تجمعُ مغنما[2]

وقد عدّ معظم النحاة (ما) زائدة في البيتين شابهت (لام) القسم، فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد (اللام)؛ لأن (اللام) للتوكيد[3].

وفسّر الشيخ يس العليمي المشابهة بين (ما) الزائدة، و(لام) القسم باللزوم[4]. في حين نازع الدماميني في دعوى الزيادة، وذهب إلى أنها مصدرية. والتقدير في البيت الأخير " قليلاً به حمد الوارث إياك"[5].

ومع أن معظم النحاة حملوا (ما) الزائدة في المعنى على معنى (لام) القسم التي تفيد التوكيد، إلا أن توكيد الفعل بعدها وصفه بعضهم بأنه شاذ، أو للضرورة الشعرية[6]، ولذلك فإنه لا يجوز أن يقاس عليه[1].

---

(١) البيت من بحر الطويل. وهو بلا نسبة في: شرح الأشموني /١٢٦٥، وشرح الرضي ٢٠٨/٢، ٢٦٤/٦، ومغني اللبيب /٣٧٥

(٢) البيت من بحر الطويل. وهو لحاتم الطائي، في: ديوانه /٢٢٣، وشرح التصريح ٢٠٥/٢، وشرح الأشموني /١٢٦٥، وهمع الهوامع ٥١٣/٢

(٣) ينظر: شرح الأشموني /١٢٦٥

(٤) ينظر: حاشية يس ٢٠٥/٢

(٥) ينظر: السابق.

(٦) ينظر: همع الهوامع ٥١٢/٢

في حين وصفه آخرون بأنه قليل، قال الأشموني: "مراد الناظم أن التوكيد بعد (ما) المذكورة قليل بالنسبة إلى ما تقدم، لا قليل مطلقًا، فإنه كثير كما صرح به في غير هذا الكتاب، بل ظاهر كلامه اطراده. وإنما كان كثيرًا من قبل أن (ما) لمّا لازمت هذه المواضع أشبهت عندهم (لام) القسم، فعاملوا الفعل بعدها معاملته بعد اللام. نص على ذلك سيبويه، كما حكاه في شرح الكافية" [٢].

في حين ذكر الشارح الأندلسي أن توكيد الفعل المتصل بالنون بعد (ما) الزائدة عن العرب كثير، لكنه قليل بالنسبة إلى غيره[٣].

والذي يظهر لي أن توكيد الفعل المضارع الدال على المستقبل بعد (ما) الزائدة المحمولة على (لام) التوكيد قليل، وليس شاذًا؛ وسبب ذلك أنه جاء في اضطرار الكلام، وفي اختياره، فجاء في النثر في قولهم: "بعين ما أرينّك"[٤]، ونحو قولهم: بجهد ما تبلغنّ، وحيثما تكوننّ آتك، ومتى ما تقعدنّ أقعد[٥].

يدل على ذلك قول سيبويه: "ومن مواضعها أفعال غير الواجب التي في قولك: بجهد ما تبلغنّ وأشباهه، وإنما كان ذلك لمكان (ما) وتصديق ذلك، قولهم في مثل: في عضة ما ينبُتَنّ شكيرها. وقال أيضًا في مثل آخر: بألم ما تختنه، وقالوا: بعين ما أرينك؛ فما ههنا بمنزلتها في الجزاء"[٦].

---

[١] ينظر: شرح التصريح ٢/٢٠٥

[٢] شرح الأشموني /١٢٦٤ - ١٢٦٥

[٣] ينظر: شرح ألفية ابن مالك ٤/٧١

[٤] مجمع الأمثال، للميداني ١/١٠٦

[٥] ينظر: شرح الأشموني /١٢٦٤

[٦] الكتاب ٢/١٥٣ (طبعة بولاق).

٨- كراهة اجتماع (لا) النافية، و(نون) التوكيد

سبق الحديث عن (لا) النافية الموضوعة لنفي المستقبل، وقد ينفى بها الحال[١].

كما سبق الحديث عن (نون) التوكيد التي يؤكد بها الفعل الدال على المستقبل، وتفيد الإثبات؛ ولأن النفي ضد الإثبات فإن جمهور النحاة منعوا توكيد الفعل بالنون إذا كان منفيًا، ومن أجل هذا فإنهم كرهوا الجمع بين (لا) النافية، و(نون) التوكيد.

غير أنه ورد في بعض الشواهد الشعرية ما ظاهره توكيد الفعل بالنون وهو مسبوق بـــ(لا) النافية؛ فجمع بين (لا) ونون التوكيد، كقول الشاعر:

فلا الجارة الدنيا بها تلحينّها * ولا الضيف فيها إن أناخ محولُ[٢]

فقوله: (تلحينّها) جاء الفعل مؤكدًا بالنون المشددة بعد (لا) النافية. قال ابن هشام: "والذي جوزه تشبيه (لا) النافية بـــ(لا) الناهية"[٣].

وذلك كقوله ﷻ: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾[٤]؛ فـــ(لا) في الآية نافية مشبهة بـــ(لا) الناهية على قول جمهور النحاة، وليس كما زعم بعضهم أنها ناهية[٥].

---

(١) ينظر: الجنى الداني /٢٩٦

(٢) البيت من بحر الطويل. وهو للنمر بن تولب في: ديوانه / ٣٧٣. وحاشية الصبان /١٢٦٧، وبلا نسبة في: شرح الأشموني /١٢٦٧، ومغني اللبيب /٢٧٣

(٣) مغني اللبيب /٢٧٣

(٤) سورة الأنفال، آية /٢٥

(٥) ينظر: حاشية الصبان /١٢٦٧، وشرح الأشموني /١٢٦٧، وشرح التصريح ٢/٢٠٥

غير أنه ذكر بعض النحاة أن توكيد الفعل في الآية أحسن؛ لاتصاله بـــ(لا) فهو بذلك أشبه بالنهي[1]، كقوله ﷻ: ﴿لا يَفْتِنَنَّكُمُ الشَّيْطَانُ﴾[2]. بخلاف قول الشاعر " فإنه غير متصل بـــ(لا) فبعد شبهه بالنهي، ومع ذلك فقد سوغت (لا) توكيده وإن كانت منفصلة، فتوكيد (تصيبنّ) لاتصاله أحق وأولى"[3]. وهو قول ابن جني، وابن مالك[4].

في حين منع أبوعلي الفارسي توكيد الفعل بعد النفي اختيارًا[5]. أما جمهور النحاة فخرجوا توكيد الفعل في البيت الشعري على الشذوذ، أوالضرورة الشعرية[6].

والذي يبدو لي أن توكيد الفعل المضارع المنفي بـــ(لا) هو من قبيل الشذوذ أو الضرورة الشعرية؛ لأن النفي بـــ(لا) يتعارض مع الإثبات بنون التوكيد، ولا يجوز في اختيار الكلام إلا بتأويله بالنهي، كالآية السابقة.

---

(1) ينظر: شرح التصريح ٢/٢٠٥

(2) سورة الأعراف، آية /٢٧

(3) شرح الأشموني /١٢٦٧

(4) ينظر: حاشية الصبان /١٢٦٧

(5) ينظر: شرح الرضي ٦/٢٦٥

(6) ينظر: حاشية الصبان /١٢٦٧، وهمع الهوامع ٢/٥١٢

خاتمـــة البحـــث

أختم هذا البحث بعدة نتائج، أوجزها، فيما يأتي:

١- حروف المعاني تمثل رابطًا مهمًا من روابط الكلام داخل الجملة، له دلالات، ومعان يحتاجها الكلام.

٢- للشواهد الشعرية أهمية كبيرة في النحو العربي؛ فعليها صيغت قواعد النحو، وحولها دارت اختلافات النحاة في مذاهبهم النحوية المختلفة.

٣- كره النحاة اجتماع حرفين من حروف المعاني، لمجيئهما بمعنى واحد، في الصور الآتية:

أ- كراهة اجتماع حرفي جر؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله.

ب- كراهة اجتماع حرفي عطف؛ لأن حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض.

ج- كراهة اجتماع حرفي نفي؛ لأن دخول النفي على النفي يفيد الإيجاب وهو خلاف المراد من المجيء بالنفي في الكلام على رأي البصريين.

د- كراهة اجتماع حرفي نصب؛ لأن إدخال ناصب على ناصب غير جائز، على رأي البصريين، وأجازه الكوفيون.

هـ- كراهة اجتماع حرفي استفهام؛ لأن الاستفهام لا يدخل على الاستفهام.

و- كراهة اجتماع حرفي تأكيد؛ لمجيئهما بمعنى واحد، وهو التأكيد.

٤- كره النحاة اجتماع حرفين من حروف المعاني، لما بينهما من تضاد في المعنى أو الاستعمال، في الصور الآتية:

أ- كراهة اجتماع (اللام) و(أنّ)؛ لأن اللام طالبة الجمل، و(أنّ) لا تدخل إلا في مواضع المفردات، أو ما جرى مجراها.

ب- كراهة اجتماع (اللام) و(لكنّ) - على رأي البصريين - لأن (لكنّ) لا تصلح أن تكون جوابًا للقسم؛ لأنها للاستدراك، فهي بعض كلام. وأما (اللام) فلا تدخل إلا على الجمل الصالحة لأن تكون جوابًا للقسم.

ج- كراهة اجتماع (اللام) و(ما) النافية؛ لأنّ كلاً منهما يطلب الصدر.

د- كراهة اجتماع (اللام) و(لا) النافية - على رأي الجمهور - لأن (اللام) للإثبات، و(لا) للنفي.

هـ- كراهة اجتماع (من) الجارة، و(أل) في اسم التفضيل؛ لأن (من) مع اسم التفضيل تفيد التخصيص، و(أل) مع اسم التفضيل أيضًا تفيد التخصيص؛ لكنها تستوعب التعريف أكثر مما تفيده (من).

و- كراهة اجتماع (لم) و(نون) التوكيد؛ لأن الفعل مع (لم) يدل على الماضي في المعنى، ومع النون يدل على الاستقبال.

ز- كراهة اجتماع (ما) الزائدة، و(نون) التوكيد؛ لأن (ما) على معنى النفي، و(نون) التوكيد؛ على معنى الإثبات.

ح- كراهة اجتماع (لا) النافية، و(نون) التوكيد؛ لأن الفعل مع (لا) يفيد النفي، ومع (نون) التوكيد يفيد الإثبات.

هذا... فإن أكن وفقت فمن الله وتوفيقه، وإن كانت الأخرى، فمن نفسي، وحسبي الاجتهاد.

والله الموفــق

أهم المصادر والمراجع بعد القرآن الكريم

- **الأزهية في علم الحروف**، للهروي، تحقيق: عبد المعين الملّوحي، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨١م.
- **أسرار العربية**، للأنباري، تحقيق: محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق، الطبعة الأولى، ١٩٥٧م.
- **الأصول في النحو**، لابن السرّاج، تحقيق: د/عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.
- **البسيط في شرح جمل الزّجّاجي**، لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة الدكتور/ عياد ابن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م.
- **التخمير(شرح المفصل في صنعة الإعراب)**، لصدر الأفاضل الخوارزمي، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

- **التهذيب الوسيط في النحو**، لابن يعيش الصنعاني، دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

- **الجنى الداني في حروف المعاني**، للمرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نبيل فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٨٣م.

- **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، للصبان، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

- **حاشية يس**، بهامش شرح التصريح، دار الفكر، بدون طبعة، بدون تاريخ.

- **خزانة الأدب، ولب لباب لسان العرب**، لعبد القادر البغدادي، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٩م.

- **ديوان امرئ القيس**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة، بدون تاريخ.

- **ديوان جميل بثينة**، جمع وتحقيق وشرح: إميل يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت – الطبعة الأولى، ١٩٩٢م.

- **ديوان حاتم الطائي**، صنعة: يحيى بن مدرك الطائي، رواية هشام بن محمد الكبلي، دراسة وتحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٠م.

- **سر صناعة الإعراب**، لابن جني، دراسة وتحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م.

- **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

- **شرح ألفية ابن مالك**، للشارح الأندلسي، علق عليه، وصححه، وضبطه، وشرح شواهده، ووضع فهارسه: الدكتور/ عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، المكتبة الأزهرية للتراث، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

- **شرح ألفية ابن معطي**، لابن جمعة الموصلي، تحقيق: د/علي موسى الشوملي، الناشر مكتبة الخريجي، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م.

- **شرح التصريح على التوضيح...**، للشيخ خالد الأزهري، وبهامشه حاشية يس العليمي، دار الفكر، بدون طبعة، بدون تاريخ.

- **شرح الرضي على كافية ابن الحاجب**، شرح وتحقيق: الدكتور/ عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.

- **شرح الشواهد**، للعيني، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٩م.

- **شرح عيون الإعراب**، لابن فضال المجاشعي، تحقيق ودراسة: حسناء عبد العزيز القنيعير، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.

- **شرح المفصل**، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المتنبي، القاهرة، بدون طبعة، بدون تاريخ.

- **علل النحو**، لأبي الحسن الورّاق، تحقيق ودراسة: الدكتور/ محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

- **الكافي في الإفصاح عن مسائل الإيضاح**، لابن أبي الربيع، تحقيق ودراسة: د. فيصل الحفيان، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

- **الكتاب**، لسيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م، ونسخة مطبعة بولاق، مصر، ١٣١٦هـ.

- **مصابيح المغاني في حروف المعاني**، لابن نور الدين، حققه، وقدم له، وعلق عليه: الدكتور/ جمال طلبة، دار الفجر الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الثانية (مزيدة ومنقحة)، ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، لابن هشام الأنصاري، حققه، وخرج شواهده؛ د/مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، راجعه: سعيد الأفغاني، دار الفكر، الطبعة الثانية، بدون تاريخ.

- **المفصل في صنعة الإعراب**، للزمخشري، قدم له، ووضع هوامشه، وفهارسه، الدكتور/ إميل بديع يعقوب، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

- **المقتضب**، للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، بدون طبعة، بدون تاريخ.

- **النكت في تفسير كتاب سيبويه**، للأعلم الشنتمري، تحقيق: زهير عبد المحسن سلطان، منشورات معهد المخطوطات العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الكويت، الطبعة الأولى،١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م.

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.